الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير البيض

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص ادارة مالية

تحت عنوان

دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر

– دراسة حالة ولاية البيض –

من إعداد الطلبة:

- بلعرير أمحمد
- سنوسي عباس

تحت إشراف الأستاذ:

- موسي آسية

أعضاء لجنة المناقشة

– د	**صكوشي حاسين**	**رئيسا**
– د	**موسي آسية**	**مشرفا**
– د	**قصابي شعبان**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 1445-1444هـ/ 2023-2022 م

بسم الله الرحمن

الرحيم

شكر و عرفان

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ لمْ يشْكُر النَّاسَ لَمْ يشْكُر الله»

(رواه الترمذي)

و قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : إن النعمة موصولة بالشكر ,

والشكر متعلق بالمزيد ولن ينقطع المزيد من الله

حتى ينقطع الشكر من العبد.

الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد و الشكر لله الذي يسّر أمورنا ووفقنا لإتمام هذا العمل

خالص الشكر و جميل العرفان لكل من مدّ يد العون في انجازنا هذا.

نخص بالذكر الأستاذة المشرفة: موسي و الأستاذة : قناشي

كل التقدير لأساتذة المركز الجامعي نور البشير بالبيض

كلٌ حسب مقامه شكرا جزيلا لكم...

بلعرير امحمد ** سنوسي عبّاس

إهداء

قال الله تعالى : "رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ۖ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ"

أهدي ثمرة عملي هذا إلى:

أمي و أبي

قرة عيني.. وطريقي إلى الجنة...

اللهم أعني على برهما وارزقني رضاهما ، وأجزل لهما الخير والمغفرة

يا كريم يا ودود

الى أخوتي و أخواتي الأفاضل حفظهم الله

الى كل من مرّ بحياتي و ترك أثرا طيبا و جميلا

.... بلعريرا محمد

إهداء

الى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ووقرها

في كتابه العزيز

أمي الحبيبة

الى خالد الذكر الذي وفاته المنية وكان خير مثال لرب الاسرة

والذي لم يتهاون يوم في توفير سبيل الخير والسعادة لي

أبي الغالي رحمه الله

الى اخواتي الكريمات وإخوتي الكرام

إلى أصدقائي ومعارفي الذين أقدرهم واحترمهم

راجيا من الله أن يوفقنا في سعينا

...سنوسي عبّاس

الفهرس

فهرس المحتويات

شكر و عرفان.....

إهداء.....

الفهرس..... II

قائمة الجداول..... III

قائمة الأشكال..... IV

قائمة المختصرات..... V

مقدمة..... ب

الفصل الأول:الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 1

تمهيد..... 2

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :..... 3

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 3

المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : 6

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 8

المبحث الثاني : معايير و تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 12

المطلب الأول: معايير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 12

المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 15

المطلب الثالث : معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 18

خلاصة الفصل..... 21

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية 22

تمهيد..... 23

المبحث الأول: مفاهيم اساسية للتنمية الاقتصادية..... 24

المطلب الاول: ماهية التنمية الاقتصادية..... 24

المطلب الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية..... 26

المطلب الثالث: عناصر التنمية الاقتصادية..... 28

المبحث الثاني : استراتيجيات و مصادر تمويل التنمية 29
المطلب الأول: استراتيجيات التنمية..... 29
المطلب الثاني: مصادر التمويل التنمية الإقتصادية 31
المطلب الثالث: معوقات التنمية الإقتصادية 35
خلاصة الفصل..... 39
الفصل الثالث: الإطار التطبيقي لدور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية البيض 41
تمهيد 42
المبحث الاول : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية البيض..... 43
المطلب الأول: التعريف بالولاية..... 43
المطلب الثاني : مديرية الصناعة والمناجم..... 44
المطلب الثالث : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولاية 45
المبحث الثاني : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية الاقتصادية في الجزائر 50
المطلب الأول : التنمية الإقتصادية في ولاية البيض..... 50
المطلب الثاني : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الإقتصاد الوطني..... 57
المطلب الثالث : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 59
خلاصة الفصل..... 67
الخاتمة..... 68
المراجع و الكتب 71

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
.1	التعريف الحالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	05
.2	عدد المؤسسات م ص وم حسب الطبيعة القانونية خلال السداسي الأول لسنة 2017	14
.3	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاعات النشاطات السداسي الأول لسنة 2017	17
.4	الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية	25
.5	مناصب الشغل المستحدثة بقطاع الخدمات خلال الفترة 2019	44
.6	مناصب الشغل المستحدثة بقطاع البناء و الأشغال العمومية خلال الفترة 2015-2019	45
.7	مناصب الشغل المستحدثة بقطاع الصناعة خلال الفترة 2015-2019	46
.8	مناصب الشغل المستحدثة بجميع قطاعات النشاط خلال الفترة 2015-2019	47
.9	البطاقة التقنية لولاية البيض	50
10	مجموع المشاريع الإستثمارية في ولاية البيض في الفترة 2011-2018	51
11	عدد المناجم و إستعمالاتها و مكان تواجدها في ولاية البيض	52
12	المساحة الإجمالية لولاية البيض	53
13	الثروة الحيوانية لولاية البيض	54
14	الإنتاج النباتي لولاية البيض	55
15	توزيع النسيج داخل ولاية البيض	56
16	إنتاج الطاقة الشمسية في ولاية البيض	56
17	أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للسداسي الأول لسنة 2018	57

18	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. الفترة 2003 الى غاية السداسي الأول من 2018	60
19	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفترة من 2017 إلى غاية السداسي الأول 2018	62
20	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول من 2018	63
21	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال السداسي الاول من 2018	64

قائمة الأشكال

	عنوان الشكل	الصفحة
01.	رسم بياني يمثل عدد م ص و م حسب الطبيعة القانونية خلال السداسي الأول لسنة 2017	15
02.	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاعات النشاطات خلال السداسي الأول لسنة 2017	18
03.	مخطط لتمويل التنمية الاقتصادية	35
04.	مناصب الشغل المستحدثة بقطاع الخدمات خلال الفترة 2019	44
05.	مناصب الشغل المستحدثة بقطاع البناء و الأشغال العمومية خلال الفترة 2015-2019	45
06.	مناصب الشغل المستحدثة بقطاع الصناعة خلال الفترة 2015-2019	46
07.	مناصب الشغل المستحدثة بجميع قطاعات النشاط خلال الفترة 2015-2019	47
08.	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. الفترة 2003 الى غاية السداسي الأول من 2018	61
09.	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم خلال السداسي الأول 2018	63
10.	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال السداسي الأول من 2018	65
11.	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية إلى غاية السداسي الأول من 2018	66

قائمة المختصرات

الإختصار	المعنى
هـ	هجري
م	ميلادي
ص	الصفحة
ص ص	صفحات متتالية
ط	الطبعة
د ط	دون طبعة
م ص و م	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مقدمة عامة

تشهد الجزائر، كما هو الحال في العديد من الدول الأخرى، اهتمامًا متزايدًا بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية. تعتبر هذه المؤسسات عمودًا فقريًا للاقتصاد الجزائري، حيث تساهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتعزيز الابتكار والتنوع الاقتصادي.

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافدًا مهمًا للاقتصاد الجزائري، حيث يشكل عددها الكبير نسبة كبيرة من القطاع الاقتصادي العام. تعمل هذه المؤسسات على تلبية احتياجات السوق المحلية وتوفير منتجات وخدمات متنوعة وعالية الجودة. بالإضافة إلى ذلك، فإن قدرتها على التكيف مع التحديات والتغيرات الاقتصادية

ومع ذلك، تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عدة تحديات تعيق نموها وتطورها. تشمل هذه التحديات صعوبة الحصول على التمويل والتمويل البنكي، ونقص المهارات والمعرفة الإدارية والتقنية، والتحديات القانونية والتنظيمية، وقلة ال بنية التحتية الاقتصادية والتقنية الملائمة. تلك التحديات تؤثر على قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو والتوسع والاستدامة في السوق.

و على هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟

و من خلال هذه الإشكالية تبرز لنا التساؤلات التالية :

1. هل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تعزيز النمو الإقتصادي في الجزائر؟
2. ماهو واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية البيض؟

الفرضيات :

1- تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر.

2- تعزيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

3- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية البيض هي مصدر لإستقطاب اليد العاملة و خلق فرص العمل .

أهمية الدراسة :

- مؤخرا الجزائر تهتم بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تولي له إهتماما خاصا .
- الدور الكبير الذي تمتلكه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية إقتصاد الدول .
- المساعدة على فهم تحديات و فرص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تأثيرها على الأقتصاد .

- الإهتمام بموضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة علما أن تقرير التربص الخاص بنا لنيل شهادة ليسانس كان حول واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة (حاضنة المؤسسات بولاية البيض) .

أهداف الدراسة :

- إكتشاف و زيادة فهم دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- معرفة واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
- معرفة واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر عامة و في ولاية البيض خاصة

حدود الدراسة:

الزمان : سنركز في دراستنا من سنة 2003 إلى 2019 و التي نعتقد انها تكون كافية من أجل الحصول و وصف المعلومات حول مايدور على دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية .

المكان :

سنركز في دراستنا هذه حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية، حيث ستتم الدراسة في مديرية الصناعة و المناجم بولاية البيض في المكتب الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

منهجية الدراسة :

لدراسة هذا الموضوع كان لابد لنا أن نتبع منهجا معينا للإلمام بمختلف المحاور التي تطرقنا إليها من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة أو عدم صحة الفرضيات

والمنهج المستخدم هو المنهج الوصفي لانا بصدد عرض دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية .

الدراسات السابقة :

رسائل الدكتوراه :

الدراسة الأولى: حكيم شبوطي دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 2017 – 2018.

الدراسة الثانية : عثمان الخلف واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة "حالة الجزائر" ، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 2013 – 2014.

رسائل الماجستير :

الدراسة الأولى شيبان أسيا دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية. "حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر – رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2008-2009.

الدراسة الثانية عجولي أحمد: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لدراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة 2010 2011.

هيكل الدراسة :

- لدراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول فصلان نظريان و فصل تطبيقي حيث سيقدم الفصل الأول مدخل نظري حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال المباحث التالية :
- المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- المبحث الثاني : فتطرقنا فيه إلى أهم معايير و تصنيفات م ص وم و أهم المشاكل و المعوقات التي تواجهها.

في حين سنتطرق في الفصل الثاني الفصل إلى مدخل نظري إلى التنمية الإقتصادية و يتكون من مبحثين

المبحث الأول : المفاهيم الأساسية حول التنمية الإقتصادية تطرقنا فيه إلى مفهوم التنمية الاقتصادية و أهم أهدافها و عناصرها .

أما المبحث الثاني : فتطرقنا إلى أهم إستراتيجيات التمية و مصادر تمويلها و أكبر المعايير المعيقة لها .

أما الفصل الثالث فسيدور حول واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية و الإقتصادية و إسقاطها على ولاية البيض و تم تقديمه في مبحثين :

المبحث الأول : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية البيض

المبحث الثاني : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية الاقتصادية في الجزائر (البيض)

الفصل الأول:

الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) جزءًا حيويًا من النسيج الاقتصادي في العديد من الدول حول العالم. فهي تمثل عمودًا فقريًا للقطاع الخاص وتلعب دورًا حاسمًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تتنوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بنشاطاتها وقطاعاتها، وتشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة والخدمات والتجارة والزراعة والسياحة والتكنولوجيا وغيرها.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من السمات التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة. فعادة ما تكون هذه المؤسسات مملوكة وتديرها أفراد أو عائلات صغيرة، وتعمل في نطاق محدود من السوق

وبفضل حجمها الصغير، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون أكثر قدرة على التكيف والابتكار وتنفيذ التغييرات السريع قد أوقع نوعا من الاختلاف والتخبط لدى هؤلاء المفكرين الاقتصاديين الذين اجتهدوا في إعطاء مفهوم أو تعريف للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة كل حسب المعايير والمحددات التي يراها مناسبة في تحديد معالم هذا التعريف، ولهذا سنحاول في هذا الفصل الذي قسمناه إلى مبحثين الإجابة على السؤال الرئيسي في المبحث الأول الذي يتمحور حول: ماهية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؟

أما في المبحث الثاني سنحاول التطرق إلى معايير و تصنيفات هذه المؤسسات و أهدافها و إبراز أهم معوقاتها.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

سنحاول في هذا المبحث أن نعطي لمحة عن بعض التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض الدول و نركز على مفهومها في التشريع الجزائري في المطلب الأول , من ثم نبين أهم خصائصها و أهميتها في المطلب الثاني و الثالث .

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إذا إستثنينا بعض الاقتراحات والتوصيات التي قدمتها بعض المنظمات الاقتصادية والدولية المهتمة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد شبه غياب لوجود تعريف رسمي واضح يمكن الاعتماد عليه في دراسة نموذج هذه المؤسسات، وهذا راجع في نظرنا إلى انفراد كل دولة بتعريف خاص بها يتماشى مع حجم نموها الاقتصادي ومكانة هذه المؤسسات داخل محيطها الاقتصادي.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيـا

تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في ألمانيا على أنها مؤسسات تجارية بإمكانها توظيف عدد من العمال قد يصل إلى 500 عامل، وتحقق مبيعات صافية أقل من 100 مليون DM في السنة.[1]

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي

إن اللجنة الأوروبية تعطيب للمؤسسة الـ ص و م التعريف التالي:

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة توظف أقل من 250 عامل وتتمتع بالاستقلالية ولا تنتسب إلى أي مؤسسة اقتصادية أخرى، رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو EUR الميزانية التقنية لا تتجاوز 27 مليون أورو EUR وحسب هذه اللجنة تنقسم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى: [2]

أ- مؤسسات صغيرة توظف أقل من 50 عامل تحقق رقم أعمال أقل من 7 مليون EUR مع ميزانية تقنية أقل من 5 مليون EUR.

ب- مؤسسة جد صغيرة Micro Entreprise توظف أقل من 10 عمال.

[1] Organisation de coopération et de développement économique. « Perspectives de LOCDE sur les PME ». PARIS Ed 2000, P233.

[2] Organisation de coopération et de développement P233.

ثالثا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في فرنسا قانونيا استنادا للمصدر القانوني الصادر في 04 فيفري 1959 على أنها كل : مؤسسة توظف أقل من 500 عامل ورأس مالها لا يتجاوز 5 مليون فرنك فرنسي وهذا بما فيه الإحتياطات.

رابعا: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

في الجزائر لم يكن يوجد أي نص قانوني أو إداري يمكن الاعتماد عليه في تحديد مفهوم عام للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة داخل الاقتصاد الجزائري إلا أنه يمكن اعتبار ما جاء في المخطط الرباعي الثاني[1]:

تعريف عملي للمؤسسة ص و م في الجزائر والذي عرف هذه المؤسسات على أنها: عبارة عن مؤسسات عمومية محلية، خاصة، مختلطة توظف أقل من 500 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 15 مليون دينار وتستعمل رأس مال (متحرك) صافي لا يتجاوز 10 مليون دينار نضيف إلى هذا بعض المحاولات التي قامت بها بعض الجهات المهتمة بدراسة هذا القطاع والتي نذكر منها:

ما جاء في التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي قامت بإعداده وزارة الصناعات في بداية السبعينات والذي اعتبر أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاج تشغل أقل من 500 عامل مستقلة قانونيا وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دج، وقد تأخذ هذه المؤسسة أشكال مختلفة مثل:

أ- مؤسسات الجماعات المحلية.

ب- فروع المؤسسات الوطنية.

ت- الشركات المختلطة.

ث- التعاونيات.

ج- المؤسسات الخاصة.

غير أن هذا الاجتهاد بقي ناقصا كونه غير مضبوط ودقيق يفتقر للمعايير المحددة والفاصلة التي يمكن الاعتماد عليها في التفريق بين مختلف المؤسسات.

وفي سياق هذه الاجتهادات والمحاولات يمكن أن ندرج تعريف المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة المختلفة (E.D.I.L) والتي عرفت الصناعات الصغيرة والمتوسطة على أنها:

كل وحدة تشغل أقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال يصل إلى 10 مليون دج.

---

[1] Ahmed Bouyacoub « Les cahier du cread », N° 6. 2 trimestres revue de centre des recherches appliquée 1986, P165.

ما عدا هذه المحاولات يمكن أن نقول أن تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في القوانين الجزائرية يقي غائبا إلى أن تم إصدار القانون رقم 01 – 18 في 12 ديسمبر 2001م والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي جاء ليعالج هذا النقص الفادح ويعطي تعريفا واضحا للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ويحدد التدابير الكفيلة لمساعدتها ودعم ترقيتها في ظل التوجه الجديد للاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق.

حسب المادة 4 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرف المؤسسة الـ ص و م مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات تستوفي معايير الاستقلالية، تقوم بتشغيل من 01 إلى 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج.

تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها كل مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عامل ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون دج و 2 مليار دج أو تتراوح مجموعة حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دج.[1]

وتعرف المؤسسة الصغيرة بأنها كل مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دج.[2]

تعرف المؤسسة المصغرة على أنها كل مؤسسة تشغل من 01 إلى 09 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دج.[3]

جدول رقم (01) : يبين التعريف الحالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المصغرة	المؤسسات المتوسطة
–تشغل من 10 إلى 49 عامل **–لا تتعدي رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري** **–لا تتجاوز حصيلتها الجمالية 100مليو** **– حسب الاتحاد الاروبي :** **– أقل من 50 عامل .** **– أقل من 7 ملايين أورو.**	**– تشغل من 1 إلى 9 عامل** **–لا تتعدي رقم أعمالها السنوي 0 مليون دينار جزائري** **– لا تتجاوز حصيلتها الجمالية 0 مليون دينار .** **–حسب الاتحاد الاروبي :** **–أقل من 10عامل .**	**–تشغل من 50 إلى 250عامل** **– رقم أعمالها محصور بين السنوي 200 مليون مليار دينار جزائري** **–حسب الاتحاد الاروبي :** **–أقل من 250عامل .**

[1] المادة 5 – 6 – 7 على الترتيب من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01 – 18 .

[2] المادة 5 – 6 – 7 على الترتيب من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01 – 18 .

[3] المادة 5 – 6 – 7 على الترتيب من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01 – 18 .

– لاتتعدي ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو.		**– لا تتعدى ميزانيتها السنوية – أقل من 27 مليون أورو.**

المصدر : **مقدم سعاد** ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني الاقتصادي حول تفعيل آليات تمويل المؤسسات المصغرة والناشئة في الجزائر، جامعة سيدي بلعباس، 2020، ص 2-3.

المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1] :

تتميز المؤسسات ص و م بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى، وتجعلها قادرة على منافسة المؤسسات الكبرى، كما تجعلها خيارا سياسيا جذابا و سنتعرض في هذا المطلب لأهم هذه الخصائص :

أولا: الملكية المحلية

في كثير من الأحيان يكون ملاك المؤسسات ص و م أشخاصا يقيمون ضمن المجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الملكية المحلية، بحيث يكون التحكم في القرارات الاقتصادية تحت سلطة أشخاص وطنيين قاطنين في المجتمع المحلي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار العمالة، وخلق وظائف أكثر للمقيمين في تلك المنطقة، أي استثمار جزء كبير من الأرباح داخل المجتمع المحلي.

ثانيا: الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل

نظرا لصغر حجم رأس المال المستثمر، نجد أن صاحب المؤسسة يعتمد على الموارد الشخصية في التمويل قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي، وهذا لشعوره بعدم الاطمئنان بالمخاطرة بأموالهم إذا لم تتوفر لهم الضمانات الكافية في ذلك، وإذا لجأ إلى التمويل الخارجي، وهذا لشعوره بعدم الاطمئنان بالمخاطرة بأموال الغير في أعماله، كما أن المستثمرين الخارجيين لن يخاطروا بأموالهم إذا لم تتوفر لهم الضمانات الكافية في ذلك، وإذا لجأ إلى التمويل الخارجي فإنّه يقتصر على الأصدقاء والأقارب، وهذا يعني أن الاعتماد على التمويل البنكي الكلاسيكي يكون ضعيفا بسبب – عدم قدرة أصحاب المشاريع على تقديم الملفات البنكية اللازمة. – عدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على القروض.

ثالثا: تلبية طلبات المستهلكين

تقوم المؤسسات ص و م بتلبية طلبات المستهلكين خاصة ذوي الدخل المنخفض وذلك بتوفير السلع والخدمات البسيطة منخفضة التكلفة، في حين نجد أن أغلب المؤسسات الكبيرة تميل إلى الإنتاج بصفة رئيسية من أجل تلبية

[1] زويتة محمد الصالح , مذكرة لنيل شهادة الماجستير أثر التغيرات على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر سنة 2017 ص 11/9

رغبات المستهلكين ذوي الدخل العالي نسبيا، مقارنة مع ذوي الدخل الضعيف، لهذا فإن المؤسسات ص و م تعمل على التقليل من أوجه عدم المساواة وهذا بتوفير وتلبية الحاجات الأساسية لذوي الدخل المنخفض من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على توفير الخيار أمام المستهلكين بعرضها لعدة أنواع من السلع و الخدمات.

رابعا: التدقيق في الإبداع والاختراع

تعتمد المؤسسات ص و م في الكثير من الأحيان على الابتكار والإبداع في منتجاتها، وهذا راجع إلى أن هذه المؤسسات لا يمكنها أن تنتج بأحجام كبيرة، لهذا فهي تلجأ إلى تعويض هذا النقص بإجراء تعديلات عن طريق الاختراعات والابتكارات الجديدة حتى تستطيع أن تنافس المؤسسات الكبرى ذات الوفرة في الإنتاج.

خامسا: المقاولة من الباطن

وهي تمثل وسيلة دعم المؤسسات الكبرى، وتمثل نوعا من الترابط الهيكلي والخلفي بين مؤسسة رئيسية تكون في أغلب الحالات مؤسسات كبرى، ومؤسسات مقاولة Sous Traitantes تتميز بحجمها الصغير الذي يمنحها ديناميكية وقدرة على التكيف مع شروط التعاون، حيث أن هناك شكلين من التعاون هما:

أ- التعاون المباشر:

ويتم عن طريقة العلاقة التي تجمع المصانع المنتجة التي يكون إنتاج أحدها وسيطا لإنتاج آخر، وهذا الشكل من التعاون يساهم في خلق مناصب الشغل كما ينمي الصناعة.

ب- التعاون غير المباشر:[1]

يؤدي هذا النوع من التكامل إلى دعم نظام تقسيم العمل والتخصص، حيث يتيح الفرصة أمام المؤسسة ص و م، لتتخصص في إنتاج معين وفي حدود إمكانياتها الإدارية والفنية وهذه النشاطات، لا تتدخل فيها المؤسسات الكبرى.

سادسا: فعالية الموارد البشرية والمادية

تشكل المؤسسات ص و م معبنا فعالا للموارد البشرية والمادية فهي تستطيع أن تكون بمثابة ادخار للملاك الصغار الذين يبحثون عن استثمار أموالهم عوض اللجوء إلى وضعها في المصارف، بحيث يقومون بإنشاء مؤسسات

[2] مرجع تم ذكره مسبقا ص 11/9

خاصة بهم، وكذا الخطة العامة للمؤسسة تبين الخطوط العريضة والاتجاهات العامة للنمو الاقتصادي للبلد في القطاعات المختلفة كالتكنولوجيا وغيرها من الدوافع الأساسية للتطور التكنولوجي نجد المنافسة الشديدة، التي تمر بها سوق المنتجات وكذا سوق التكنولوجيا وغيرها.

سابعا: إقامة تكامل أنسب للإنتاج

يوجد العديد من المناطق في العالم تكون على شكل مدن صغيرة ومناطق ريفية، حيث أن المنتجات تصل أسواقها بصفة محدودة وغير كافية لتغطية طلبات المستهلكين في تلك المناطق، ولكي يتم تغطية هذا النقص هناك مستثمرون يقطنون في تلك المناطق، يقومون بإنشاء مؤسسات ص و م متخصصة في إنتاج وتصنيع المنتجات كثيرة الطلب وبكمية محدّدة حسب الطلب، وهكذا تقوم بتغطية الطلب الناقص

ثامنا: الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي

يقصد بهذه الخاصية غياب نظرة إستراتيجية بعيدة، تمكّن المؤسسة من تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها، كما تمكن صاحب المؤسسة من تقدير إمكانيات عمله ودراسة سلوك المستهلك (ما الذي يمكنه شراءه؟ من هو المستهلك المستهدف؟، كيف يمكن المحافظة عليه ؟

تاسعا: مستوى تدني التكنولوجيا

لا تستعمل المؤسسات ص و م مستوى عال من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المطلوبة، وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تستوجب استثمارا ذو قيمة مرتفعة، ولا يدا عاملة ذات اختصاص ،عال مثل قطاع النسيج وتفصيل الملابس، وبالتالي فإنّ هذه المؤسسات تعطي فرصا أكبر لتشغيل اليد العاملة، كما أن النظام المعلوماتي يتميز بقلة التعقيد مما يسهل الاتصال بين الإدارة والعمال.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل الدولة أهمية بالغة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي والمتمثلة في:

أولا: الأهمية الاقتصادية: [1]

[1] وردة عاد , شميسة قابوسة مذكرة تخرج الماستر , مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية (2001-2016) جامعة الوادي سنة 2018 ص 9

وتتمثل فيما يلي:

أ- تكوين الإطارات المحلية: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات.

ب- توزيع الصناعات وتنوع الهيكل الصناعي: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف.

ت- إضافة إلى الدور الأساسي الذي تلعبه في مجال تنويع الهيكل الصناعي.

ث- تقديم منتجات وخدمات جديدة: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة بحيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة.

ج- المحافظة على استمرارية المنافسة ففي عصر التطورات السريعة تصبح المنافسة أداة التغيير من خلال الابتكار والتحسين.

ح- تعبئة الموارد المالية تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءات بالإضافة إلى زيادة الادخار وتوجيهه نحو المجالات الاستثمارية .

خ- قابلية هذه الصناعات على التجديد اذ ينظر اليها على أنها أساس الأفكار الجديدة وتمتلك روح المبادرة والمغامرة من خلال إنتاج سلع جديدة وطرحها في الأسواق وما يرافق ذلك من مجازفة في تسويق هذه المنتجات، على عكس الصناعات الكبيرة التي غالبا ما تنتج سلعا بالإمكان التنبؤ بيها في الأسواق.

د- المساهمة في زيادة الاستثمارات الأجنبية بينت الدراسات على أهمية ال(م ص م) في جذب الاستثمارات الأجنبية والانفتاح على حلقات تكنولوجية مهمة تساهم في دفع النشاط الاقتصادي، ففي تقرير صادر عن منظمة "الأونكتاد و من خلال دراسة ميدانية و دراسة حالات عديدة لبلدان النمور الأسيوية بعدما عصفت بها الأزمة المالية عام 1997 و التي تسببت في الحاق خسائر مالية بهذه الدول، توصلت إلى أن ال(م ص م) قادرة على استقطاب قدر غير قليل من الاستشارات الأجنبية، و أن ترفع حصة بلدانها لأكثر من 10% من الاستثمارات الأجنبية، وكذلك قابلية هذه المؤسسات للدخول في مشاريع مع شركاء أجانب.

ذ- المساهمة في التجارة الخارجية: تعتبر ال(م ص م) قطاعا هاما لترقية الصادرات، و هذا من خلال توفيرها منتجات تنافسية قابلة للتصدير، كما أنها في نفس الوقت تعتبر قطاعا هاما أيضا في خفض الواردات و هذا من خلال توفير احتياجات البلد من مختلف السلع والخدمات بدلا من استيرادها خاصة بالنسبة للدول النامية، و التي تقسم إلى دول نفطية تملك فائضا في الميزان التجاري مبنيا على النفط، ودول غير نقطية تعاني من عجز في الميزان التجاري.

ر- المساهمة في الدخل الوطني : تساعد ال(م ص م) على زيادة الدخل الوطني خلال مدة قصيرة نسبيا نظرا لسهولة إنشائها، ففترة الإنشاء قصيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة وبذلك يكون دخولها بشكل أسرع في الدورة الإنتاجية، كما توفر سلعا و خدمات استهلاكية نهائية ووسيطة، الأمر الذي ينعكس على الدخل فلقد قدرت مساهمة ال(م ص م) في اليمن بنحو 96% من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 77% في الجزائر و 25% في السعودية و 40% في مصر.

ز- المساهمة في تعينة المدخرات: تعتبر ال(م ص م) أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، فهي تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني، كذلك تمتص فوائض الأموال العاطلة والمدخرات لدى صغار المدخرين بتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها وتنميتها أو المشاركة في أرباحها، أي أن هذه المؤسسات تعد قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى زيادة. مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية، ويخفض من درجة الاعتماد على الاقتراض سواء من الداخل أو الخارج، لتساهم في توفيين مناصب عمل جديدة، حيث أنها تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما يعد عنصر الجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات. [1]

ثانيا: الأهمية الاجتماعية: وتشمل ما يلي :

تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع المنظمات الصغيرة والمتوسطة بحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة الى العمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا، والتعرف على طلباتهم بشكل تام وبالتالي تقديم السلع والخدمات كما أن وجود علاقة بين المنتج والمستهلك يعطي درجة كبيرة من الولاء لهذه المنظمة أو تلك، وهذا ما نلاحظه بنفس الدرجة في المنظمات الكبيرة .

أ- تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا وذللك بين مختلف المناطق وتقليص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الريف والمدن

ب- ما تنتجه من سلع وخدمات موجهة للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا.

ت- استيعاب القدرة الكامنة لدى الافراد خاصة منهم ذوي الكفاءات والمهارات

[1] زميت خيرة ,مذكرة ماجيستير منشورة , مساهمة حاضنات الأعمال في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –واقع التجربة الجزائرية–, جامعة البويرة , 2015 ص 32/31

ث- احداث التوازن الجهوي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل إنشاء في المناطق المنعزلة والنائية؛ تدعيم النسيج الاقتصادي وخلق بعض التكامل لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في المجالات مختلفة فلاحية وخدماتية ما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن؛ تساعد على الاستقرار الاجتماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل ففي الولايات المتحدة الأمريكية نصف اليد العاملة توظفها هذه المؤسسات.[1]

ج- تخفيض البطالة ومعالجة آثارها لقد سبقت الإشارة وبالأرقام إلى دور المؤسسات ص تخفيض البطالة وتوفير مناصب عمل، فانخفاض البطالة دائما تقابله مداخيل مما يرفع القدرة الشرائية ومستوى المعيشة، فبعض الباحثين يرون أن المؤسسات ص تسعى للبقاء منطقتها مع البحث عن أسواق محلية مجاورة ، يترتب عنه الموائمة بين المؤسس المحلية واليد العاملة المحلية الأهداف التي تبحث الجماعات المحلي على تحقيقها[2]

ح- المساهمة في التوزيع العادل للمداخيل : في ظل وجود عدد هائل من الام ص م المتقاربة في الحجم و التي تعمل في ظروف تنافسية واحدة، ويعمل بها عدد هائل من العمال، يؤدي ذلك إلى توزيع عادل للمداخيل المتاحة، و هذا النمط لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة، والتي لا تعمل في ظروف تنافسية.

خ- المساهمة في تحقيق التنمية الإقليمية : تلعب ال(م ص م) دورا هاما في تحقيق التوازن الإقليمي لما لها من خصائص و مزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي و التوطن في جميع الأقاليم، ذلك أن ال(م ص م) تسمح بتنويع الهيكل الصناعي، فحيث يكون الطلب على أحد المنتجات محدودا فقد يصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق صغير وذلك بدلا من الاستيراد، و من ثم تقوم ال(م ص م) بهذا الدور. كذلك قد يكون من الضروري إنتاج بعض الأجزاء و المكونات بكميات قليلة لحساب المؤسسات الكبرى و بدورها تضطلع اللم ص م بهذا الدور.

د- كمحصلة لكل هذا فإن المؤسسات ال(م ص م) لها قدرة كبيرة على المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية للدول، كما أن لها أهمية على مستوى الفرد في إثبات ذاته كشخصية مستقلة لها كيانها الخاص كما أن ال(م ص م) هي طريق الحرية و الإبداع لدى الأفراد في الحياة العملية، لأنها توفر فرصة لصاحبها لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية و خبرته العلمية و العملية [3].

---

[1] وردة عادة , المرجع السابق ذكره ص 10

[2] د عمار علوني , أبحاث اقتصادية و ادارية , العدد الرابع عشر , جامعة سطيف , ديسمبر 2013 , ص 344

[3] مرجع سبق ذكره , زميت خيرة ,ص 33

المبحث الثاني : معايير و تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

سندرس في هذا المبحث الثاني مختلف معايير وتصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما سنتطرق إلى مجموعة من المعوقات و الصعوبات التي تعيق تطورها

المطلب الأول: معايير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يقصد بها الأسس المعتمد عليها في إعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة، وفي التفريق بين هذه المؤسسات و المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى، يمكن تقسيمها إلى:

أولا: المعايير الكمية

هذه المعايير تتناول الجانب الكمي، والذي يصلح للأغراض الإحصائية و التنظيمية و التي يمكن بمقتضاها جمع البيانات الإحصائية من أجل الاستفادة منها، وفيما يلي تفصيل لبعض منها:

أ.معيار حجم العمال

يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما وشيوعا وذلك لأنه يسمح بالمقارنة بين المشاريع في مختلف البلدان وبين مختلف النشاطات من خلال تعداد العمال في المشروع، ومن مزايا الاعتماد على هذا المعيار:

1. البساطة في التطبيق.
2. السهولة في المقارنة.
3. الثبات النسبي.
4. توافر البيانات مقارنتا بالمعايير الأخرى.

إلا أن هناك صعوبة في تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة اعتمادا على معيار حجم المال ويرجع هذا إلى الغموض الذي يكتنف هذا المعيار والذي يؤدي إلى طرح مجموعة من التساؤلات مثل:

-هل يكفي أن يعمل عدد معين من العمال في المؤسسة ما حتى نقول أن هذه المؤسسة مصغرة أو صغيرة أو متوسطة؟

-وهل المؤسستان اللتين يشتغل فيهما نفس العدد من العمال هما بنفس الحجم؟ مهما استخدمتا من تكنولوجيا؟

و لهذا يتطلب هذا المعيار معايير أخرى مكملة تغطي التناقض و الإشكال الذي يطرحه هذا التعريف.

ب.معيار رأس المال أو قيمة الاستثمار

يعتبر رأس المال أو قيمة الاستثمار أحد المعايير الكمية التي تستعمل للتميز بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الأخرى، وباستخدام هذا المعيار، يعرف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة على أنها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز فيها رأس المال المستثمر حدا أقصى معين يختلف باختلاف الدولة و درجة النمو الاقتصادي وغيرها، إلا أن هذا المعيار وحده غير كاف، لكون هناك بعض مؤسسات المتوسطة و الصغيرة والمصغرة التي تعتمد على تكثيف عدد

العمال للاستفادة من التقليل في رأس المال، و هناك مؤسسات أخرى يكون فيها رأس المال المستثمر للعامل كبير و بالتالي يكون عدد العمال قليل. لذلك يستخدم هذا المعيار كمعيار مكمل لمعيار عدد العمال أو غيره من المعايير الأخرى. [1]

ج. معيار رقم الأعمال

يتميز هذا المعيار بصلاحيته للتطبيق على المؤسسات الصناعية، التجارية والخدمية، وإن كان يتطلب توفر معلومات و بيانات دقيقة عن المبيعات السنوية للمنشآت وهو ما يتعذر في حالة أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، خاصة تلك التي لا تحتفظ بدفاتر وحسابات منتظمة، كما يصعب تطبيقه في حالة الرغبة في إجراء مقارنات بين نوعيات مختلفة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفي حالة الأنشطة التي تتصف مبيعاتها بالتغيرات أو التقلبات الموسمية لذا يفضل حساب متوسطها لسنتين على الأقل بدل سنة واحدة، خاصة أن قيمة المبيعات خاضعة لتغيرات الحاصلة في أنظمة التسيير إلى جانب صعوبة الاعتماد على هذا المؤشر عند المقارنة بين الفترات زمنية مختلفة بسبب تغيرات الأسعار ومعدلات التضخم ومشاكل تقلبات أسعار الصرف.

د.معيار القيمة المضافة

يقصد بالقيمة المضافة صافي إنتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة مستلزمات الوسيطة المشتراة من الغير ويصلح هذا المعيار للتطبيق في المجال الصناعي. حيث يمكن حساب قيمة الإنتاج أو المبيعات السنوية وقيمة الخامات والمستلزمات الداخلة في الإنتاج. ولكنه لا يصلح لإجراء المقارنة بين الأنشطة والقطاعات المختلفة، هذا إلى جانب صعوبة حساب تكلفة المستلزمات والقيمة المضافة في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

ثانيا: المعايير النوعية

أ- المسؤولية:

تقع على عاتق المالك الذي يمثل صاحب القرار داخل المؤسسة، كما يؤثر في طبيعة التنظيم و أسلوب الإدارة، حيث يؤدي العديد من الوظائف في نفس الوقت.

[1] – دريس أميرة، دريس بشرى، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ميلة، العدد الرابع، ص 81.

[2] – سماح طلحي، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة دكتوراه منشورة ، تخصص مالية،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014/2013، ص ص 27 و 28.

ب- السوق:

يمكن أن نحكم حجم المؤسسة استنادا إلى علاقتها بالسوق، و تتحدد قوة هذه العلاقة بمدى سيطرة هذه المؤسسات على السوق، فهي تكون كبيرة إذا كانت هيمنتها على السوق التي تفرض عليها نوع من الاحتكار بينما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتميز بضيق و صغر حجم السوق الذي يتم التعامل فيه.

ت- الملكية:

تعود ملكيتها في أغلبها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال، غير أن النسبة الكبيرة منها عبارة عن مشروعات فردية و عائلية يلعب فيها المالك الدور الكبير .

ث- طبيعة الصناعة:

يتوقف حجم المؤسسة على مدى استخدام الآلات في الإنتاج، فالصناعات الثقيلة والتعدينية و الكهربائية تشغل وحدات كبيرة من رأس المال ووحدات قليلة نسبيا من العمال، والعكس بالنسبة للسلع الاستهلاكية، تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بكثافة منتجاتها بعنصر العمل مما يتماشى وظاهرة وفرة العمل.[1]

الجدول رقم (2) : يوضح عدد المؤسسات م ص وم حسب الطبيعة القانونية خلال السداسي الأول لسنة 2017

المصدر : مقدم سعاد، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية الملتقي الوطني الاقتصادي حول تفعيل آليات تمويل المؤسسات المصغرة والناشئة في الجزائر ، جامعة سيدي بلعباس ، 2020، 7 .

طبيعة القانونية	**أشخاص معنوية**	**595810**	**56.94**
مؤسسات خاصة	**أشخاص طبيعية**	**464215**	**43.78**
	منها مهن حرة	**220516**	**20.79**
	منها صناعات تقليدية	**243699**	**22.98**
المجموع الأولي		**1060025**	**99.98**
مؤسسات عامة		**264**	**0.02**
المجموع الكلي		**1060289**	**100**

[1] – هواري يرمقران، يواو يوسف، أثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر منشورة ، تخصص اقتصاد نقدي و مالي ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016/2015 ، ص 15.

الشكل رقم(1) : رسم بياني يمثل عدد م ص و م حسب الطبيعة القانونية خلال السداسي الأول لسنة 2017

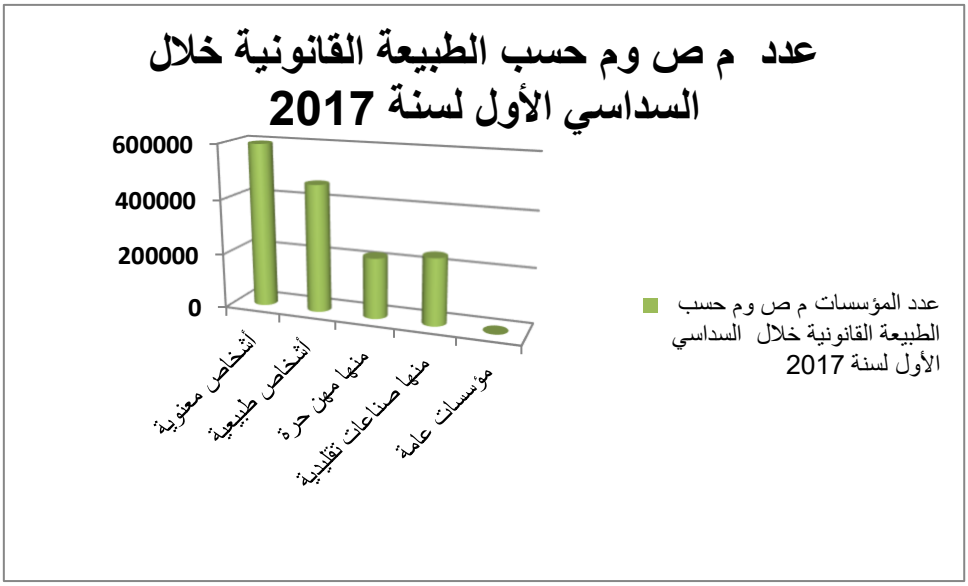

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (2)

نلاحظ من الجدول والرسم البياني أن المؤسسات الخاصة تأخذ الحصة الأكبر من يوضح عدد م ص وم حسب الطبيعة القانونية تأتي رأسها الأشخاص المعنوية أما المؤسسات العامة بتمثل نصبة ضئيلة تقدر ب 0.02 %

المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا : التصنيف حسب الإمكانيات الإنتاجية

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إمكانياتها الإنتاجية إلى الأشكال التالية

أ. المؤسسات المنزلية

تتميز المؤسسات ص و م المنزلية بتكوينها العائلي، و يكون مكان إقامتها هو المنزل وتستخدم في العمل الأيدي العاملة العائلية وتنتج منتوجات تقليدية للسوق بكميات محدودة.

ب.المؤسسات الحرفية

تقترب المؤسسات الحرفية من النوع الأول من المؤسسات الـ ص و م في كونها تستخدم العمل العائلي وعمل الأطفال بالإضافة إلى حجم الإنتاج الموجه للسوق، حيث تقوم بإنتاج منتوجات أو قطع تقليدية لفائدة مصنع في شكل علاقة تعاقدية تجارية، وما يميزها على الصناعات المنزلية هو كون مكان إقامتها ومزاولة نشاطها عبارة محل صناعي مستقل عن المنزل واستعانتها بعامل الأجير الخارج عن تركيبة العائلة.

إن أهم ما يميز النوعين السابقين من الصناعات الـ ص و م:

1. اعتمادها على كثافة عمل أكبر في الإنتاج.

2. معدل التركيب العضوي لرأس المال منخفض جدا.
3. استخدام آلات وتجهيزات ضعيفة التطور من الناحية التكنولوجية وبكميات أقل.
4. تنظيم العمل فيها سواء من ناحية النظام المحاسبي أو التسويقي أو التسيير الإداري يتميز ببساطة كبيرة.

ج.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة والشبه المتطورة

تتميز هذه المؤسسات باستخدامها لفنون إنتاج متطورة سواء من ناحية استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية التكنولوجية المستعملة أو تنظيم العمل أو من ناحية المنتوج الذي يتم صنعه بالاعتماد على طرق عصرية منظمة، وتختلف درجة التكنولوجيا المستعملة بين كل من الصناعات الـ ص و م المتطورة والشبه المتطورة.

ثانيا : تصنيف المؤسسة الـ ص و م على أساس طبيعة الإنتاج

يمكن أن نصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس طبيعة الإنتاج الذي تنتجه والذي يتنوع حسب تنوع النشاط الاقتصادي إلى[1]:

أ.مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: تعتمد هذه المؤسسات في نشطاها على تصنيع :

1. المنتجات الغذائية.
2. تحويل المنتجات الفلاحية.
3. منتجات الجلود والنسيج.
4. الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته

ب.مؤسسات إنتاج السلع الوسطية: وتعتمد في نشاطها على تصنيع:

1. تحويل المعادن.
2. الصناعات الكهربائية والميكانيكية.
3. الصناعات الكيماوية وصناعات البلاستيك.
4. صناعة مواد البناء.
5. المحاجر والمناجم.

ج.مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

[1] لخلف عثمان، " دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر" ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1995، ص22.

إن أهم ما تتميز به صناعة سلع التجهيز عن الصناعات السابقة، احتياجها إلى الآلات والتجهيزات التي تتمتع بتكنولوجية عالية للإنتاج وكثافة رأس مال كبير، الأمر الذي قد لا يتماشى مع إمكانيات أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يضيق عليها دائرة النشاط في هذا المجال والذي قد ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة كإنتاج وتركيب بعض الآلات والتجهيزات البسيطة التي تدخل في النشاطات المنزلية أو معدات البناء ويكون هذا في البلدان المتقدمة، أما في الدول النامية فإن نشاط هذه المؤسسات قد لا يتعدى مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات كوسائل النقل وآلات الشحن أو الآلات الفلاحية والتجهيزات الكهربائية، وتجميع بعض الآلات والتجهيزات انطلاقا من قطع غيار أغلبها مستوردة كتركيب الآلات الكهرومنزلية وأجهزة التلفاز مثلا.

ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس تنظيم العمل

نجد ضمن هذا التصنيف نوعين مكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : الأولى هي مؤسسات تجمع بين الإنتاج العائلي والإنتاج الحرفي تتميز ببساطة تنظيم العمل والعنليات الإنتاجية واستخدام أساليب وتجهيزات تقليدية في العمل والتسيير والتسويق.

أما النوع الثاني فيمكن حصره في المؤسسات الـ ص و م المتطورة والشبه المتطورة التي تتخذ من المصنع مقرا للإنتاج حيث أنها تتميز عن النوع الأول بتقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام وتكنولوجيا حديثة وأساليب متطورة في الإدارة والتسيير وتنظيم العمل داخل المصنع واتساع حجم الإنتاج والتسويق.

الجدول رقم (3) : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاعات النشاط القانونية خلال السداسي الأول لسنة 2017

المصدر : مقدم سعاد، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية الملتقي الوطني الاقتصادي حول تفعيل آليات تمويل

نوع النشاط	مؤسسات صغيرة و متوسطةخاصة	مؤسسات صغيرة و متوسطة عامة	المجموع	النسبة
الزراعة	6392	84	6476	1.09
الطاقة المناجم المحروقات و الخدمات المرفقة	2843	3	2846	0.48
البناء و التهيئة العمرانية	177727	23	177750	29.82
الصناعات المصنعة	92804	84	92888	15.58
الخدمات	316044	84	316114	53.03
المجموع	595810	264	596074	100

المؤسسات المصغرة والناشئة في الجزائر ، جامعة سيدي بلعباس ، 2020، ص8.

الشكل رقم (02) : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاعات النشاط خلال السداسي الأول لسنة 2017

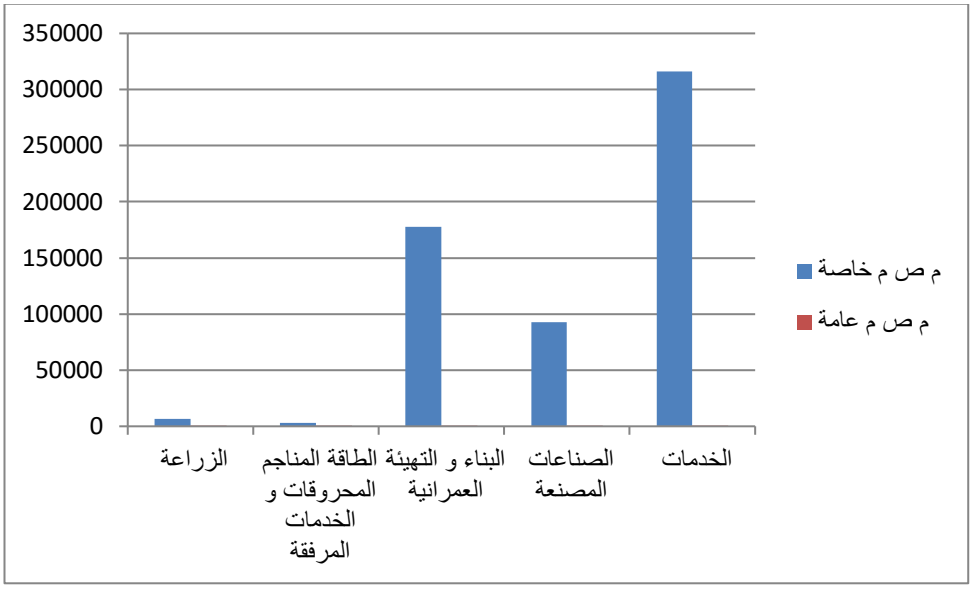

المصدر من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (3)

نلاحظ أن أعلى نسبة سجلت في قطاع الخدمات قدرت بـ 53.03 يليه البناء و التهيئة العمرانية ثم الصناعة بنسبة 15.58 وهذا يدل على أن الاقتصاد الجزائري اقتصادي خدماتي أكثر منه صناعي .

المطلب الثالث : معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

رغم أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول إلا أنها تواجه توليفة واسعة من المشكلات والصعوبات التي تعيق تطورها ونموها وتحد من إمكانية انطلاقها، ويمكن عرض أبرزها فيما يلي:

أولا: ضعف الثقافة و الروح المقاولتية: ويقصد بها احترام المجتمع المبادرات الفردية و مكافأة أخذ المخاطرة والابتكارات الفردية والجماعية، وهو ما يتيح لهؤلاء الأفراد المعتمدين على مبادراتهم الفردية تجسيد مشاريع وأنشطة شرعية وتحقيق أرباح، كما تلعب الهيئات الداعمة دورا مهما في تعزيز ثقافة المقاولتية وتبني إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: غياب ونقص الأطر القانونية والتشريعية: وتمثل مختلف هذه الأطر التشريعية مختلف النصوص القانونية التي تشرعها الدولة من أجل مساندة الأعمال الصغيرة والمتوسطة كقوانين الاستثمار و الامتيازات و الحوافز الضريبية وغيرها من النصوص القانونية، وعليه فغيابها يؤثر على هذه الأعمال ويظهر من جهة أخرى عدم اندماج السلطات في تحسين البيئة ومناخ المؤسسات.

ثالثا: تسجيل المؤسسات: باستثناء الدول المتقدمة فإن إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنح تراخيصها تتميز بالبطء وغياب الشفافية والبيروقراطية.[1]

رابعا: مشكل التمويل والائتمان :تعتبر المعوقات التمويلية أهم المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتجلى في صعوبة الحصول على التمويل الخارجي المناسب، مثل الحصول على القروض من البنوك التجارية خاصة في البلدان النامية، فقد بينت دارسات عديدة أن عدم قدرة أو قبول البنوك تمويل هده المؤسسات سواء عند إنشائها أو توسيعها مبرر بما يلي:

أ- افتقاد الثقة في القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب- ضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية مما يعيق القدرة على تقدير الجدارة الائتمانية للمؤسسة من قبل البنك أي صعوبة إعداد دارسة الجدوى.

ت- ضعف الضمانات المتوافرة اللازمة لتقديمها إلى البنوك للحصول على التمويل.

ث- نقص الخبرة التنظيمية والإدارية لهده المؤسسات في المعاملات البنكية.

بالإضافة إلى ذلك نجد أن أصحاب هده المؤسسات أيضا كثيرا ما يتجنبون التعامل مع هده البنوك نظرا لـ:

1. ارتفاع تكلفة التمويل وتدخل البنك في الإدارة.

2. نسبة المديونية وعد كفاية التمويل المتاح.

3. عد القدرة على الاستجابة لمتطلبات البنوك من الضمانات.[2]

خامسا: سوء التنظيم الإداري: إن بساطة الهيكل التنظيمي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يتخذ عادة الشكل الأفقي ينتج عنه عدة مشاكل أهمها :

أ- عدم وجود نظم ولوائح داخلية تنظم سير العمل.

ب- نقص المهارات الإدارية بسبب نقص البرامج التدريبية التي تتطلب تكلفة إضافية تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج.

ت- تفوق نمط المدير المالك والمؤسسة العائلية في هذه المؤسسات يؤدي إلى الخلط في تنفيذ المهام الإدارية وتداخلها ومركزيتها مما يؤدي إلى عدم احترافية عمل بالمؤسسة.

---

[1] – سوسن زيرق، **محاضرات في مقياس المقاولتية**، موجهة لجميع تخصصات السنة الأولى ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، 2017 / 2018 ، ص 34

[2] – ماجدة رحيم، **واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني**، مذكرة ماستر منشورة،تخصص إدارة أعمال ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017 /2018،ص 13

ث- الاعتماد بدرجة الكبيرة على مكاتب المحاسبة الخارجية في إعداد القوائم المالية وهو ما ينتج عنه سوء تقديرها. [1]

سادسا: تحديات تموينية :إن التموين بالمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة خاصة المستوردة منها يمثل أحد المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ذلك أن معظمها يفتقد إلى الخبرة في تسيير عمليات الاستيراد خاصة الحديثة النشأة، فبعد تحرير التجارة الخارجية ظهرت مؤسسات خاصة تمارس عملية الاستيراد والتي اهتمت باستيراد السلع الاستهلاكية سريعة النفاذ في السوق المحلية، الأمر الذي أثر على تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تعاني من مشكل نقص التموين وارتفاع أسعار المواد الأولية المتوفرة وقطع الغيار والتجهيزات الإنتاجية، وذلك نتيجة مشاكل الصرف (خطر الصرف) والتذبذبات التي تعرفها الأسواق على المستوى العالمي وغياب سياسة تنظيمية لهذا المجال.

سابعا: غياب نظام المعلومات :إن غياب وضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات وآليات التسيير تجعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هشة وغير قادرة على المنافسة خاصة في بدايتها مما لا يساعد على تنميتها وتطويرها.[2]

[1] -سوسن زيرق،مرجع سبق ذكره، ص 35

[2] -عبد العزيز قتال، سارة عزايزية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر – واقع و التحديات –، ملتقى وطني ، **إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، يومي 06 و 07 ديسمبر 2017، ص 12 و 13

خلاصة الفصل

من الواضح من خلال هذ الفصل لا توجد تعريف موحد للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، حيث تختلف التعريفات من دولة لأخرى وفقًا للمعايير والتصنيفات المعتمدة في كل دولة. في الحالة الجزائرية، ركزنا بشكل خاص على التعريف الجديد المعتمد في القانون الجزائري ، كما حددنا أهم معايير و تصنيفات المؤسسات و تنوعها في شتى النشاطات الاقتصادية و الطبيعة القانونية .

كذلك نستطيع إعتبار م ص و م أحسن بديل من الشركات و المؤسسات الكبرى و ذلك لسهولة إنشائها كما أنها لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة لإنطلاق نشاطها .

و ر غم كل الأهمية و الخصائص التي تحضى به هذه المؤسسات إلا أن هناك عدة مشاكل و معوقات من شأنها أن تعرقل نشاطها و تطورها .

الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية

تمهيد

تعد التنمية الاقتصادية من أهم التحديات التي تواجهها الدول والمجتمعات في جميع أنحاء العالم. إن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة يساهم في تحسين جودة حياة الأفراد، وتوفير فرص العمل، وتقليل الفقر، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

تعتمد التنمية الاقتصادية على الاستثمار في الإنسان والبنية التحتية والتكنولوجيا والابتكار. يتطلب توفير التعليم والتدريب الجيد للعمالة المهارات والكفاءات اللازمة لتحسين الإنتاجية وتطوير الصناعات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يجب توفير البنية التحتية المناسبة، مثل الطرق والموانئ والشبكات الكهربائية والاتصالات، لتمكين الأعمال التجارية والاستثمارات.

المبحث الأول: مفاهيم اساسية للتنمية الاقتصادية

تعد التنمية فرع من فروع علم الاقتصاد، و لقد تعددت المفاهيم المتعلقة بها، معاييرها وكذا متطلباته , لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهومها و كذا مفهوم النمو و الفرق بينمها و في المطلب الثاني إلى أهدافها أما في المطلب الثالث سنقدم بعض عناصرها .

المطلب الاول: ماهية التنمية الاقتصادية

أولا : مفهوم التنمية الاقتصادية:

ويقصد بها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة للوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية وبهذا تغدو التنمية ظاهرة شاملة تتكامل فيها الجوانب التقنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبدنية بحيث تشمل جميع مظاهر الحياة في المجتمع هي تلك العملية التي تتضمن الموازنة بين أحوال العيش الفعلية والأحوال المرغوب فيها أو التي يمكن تحقيقها، وهي موازنة قد تكون ذات طابع قومي بين فترات زمنية أوقد تكون ذات طابع دولي في نفس الفترة الزمنية.

وتعرف التنمية الاقتصادية "كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، كما أنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع وتعرف الجمعية العامة للأمم المتحدة التنمية بأنها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها، التنمية بطبيعتها عملية شاملة يشكل النمو الاقتصادي محورها الفقري ولكنه لا يستوعبها كاملة فمقاصد التنمية تتجمع في بناء ديناميكي حضاري محددة المعالم والقيم .[1]

كما يقصد بالتنمية الاقتصادية "العملية التي يتم من خلالها تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، وتحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء".

[1] قندوز فاطمة الزهراء جملة الابداع إشكالية النمو السكاني و أثرها على التنمية الاقتصادية تاريخ النشر: 01/12/2019 ص 470

وعليه فالتنمية عملية تحويل الهياكل الاقتصادية السياسية والاجتماعية التي تساعد على تخفيض نسبة الفقر، الرفع من المستوى المعيشي معدلات الاستثمار وإعطاء المزيد من القرص للأفراد لأجل ممارسة حرياتهم، و بالتالي تتمثل أهداف التنمية في:

أ- زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

ب- شمولية التغير المختلف الجوانب الثقافية الاجتماعية، السياسية، الأخلاقية.

ت- زيادة الإنتاج السلمي

ث- استمرار الزيادة لفترة زمنية طويلة.

ج- أن تكون الزيادة الغالبية أفراد المجتمع.

ثانيا : النمو الاقتصادي و التنمية

يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الحقيقية في الناتج القومي لبلد ما، والناجمة مل رئيسية أهمها التحسين في نوعية الموارد المتاحة لزيادة هذا الناتج في هذا البلد كالتعليم مثلا، والتحسين في المستوى التكنولوجي لوسائل الإنتاج، كل هذا سيؤدي بالضرورة إلى زيادة قيمة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية في لهذا يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة [1].

كما تتعدد تعاريف التنمية الاقتصادية وعلى العموم يمكن أن نعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج .[2]

[1] التنمية الاقتصادية في العالم العربي"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط 1-2010 ص 39

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2000 ص 17

جدول رقم (4): الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية :

البيان	التنمية الاقتصادية	النمو الاقتصادي
المشاركون	معظم أفراد المجتمع	الأقلية التي تملك الثروة (الإنتاج)
الزمن	عملية طويلة الأجل	تلقائي يحصل مع مرور الزمن
مجالاته	كل المجالات (الإقتصادية-الاجتماعية- الثقافية- السياسية)	الجانب الاقتصادي
نوع القياس	كمي و نوعي	كمي
الأثر على الاقتصاد	تغير بنيان و هيكل الاقتصاد	زيادة الطاقة الانتاجية
يعبر عن نظام اقتصادي	تخضع لخطط و اجراءات برامج مدروسة و مسطرة من طرف الدولة	يخضع لقانون العرض و الطلب
العدالة	يهتم بتحقيق عدالة أكبر	لايهتم بتحقيق العدالة بقدر زيادة الانتاج
اللزوم	اختيارية	إجباري

المصدر : بعلة الطاهر، دراسة تحليلية لأثر الجباية العادية و البترولية على التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجيستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة البليدة-2-، السنة الدراسية 2015/2014 ، ص23 .

المطلب الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية

قد تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من دولة إلى أخرى وهذا نظراً لمعطيات كل دولة؛ فإذا أخذنا على سبيل المثال أهداف الدول البترولية دول الخليج – الجزائر... فرغم ارتفاع الدخل الوطني بها ومنه ارتفاع الدخل الفردي للفرد لكن نجد أن أهداف التنمية الاقتصادية الأولى بها هي تحقيق العدالة في توزيع المداخيل وليس زيادتها: وإذا نظرنا إلى دول الجنوب الصحراء الإفريقية نجد أن أهداف التنمية الاقتصادية بها ترمي بالدرجة الأولى إلى زيادة المداخل نظرا لقلتها ومن ثم تحقيق العدالة في توزيعها حتى الدول المتقدمة والكبرى تقوم بالتنمية الاقتصادية رغم ارتفاع مداخيلها وكذا العدالة في توزيعها وسوف نبين أهم هذه الأهداف نظراً لتشعبها وتداخلها فيما بينها.[1]

أ- التنمية الاقتصادية أمر يعني جميع السكان لذلك يجب أن تعطي الفرصة للجميع من أجل المشاركة في صناعتها ووضع خططها لاسيما الطبقة المثقفة في المجتمع وعدم الانفراد بقرارات عمليا وذلك من خلال توفير المزيد من الحريات والديمقراطية والمزيد من المشاركة واللامركزية قصد إعطاء الفرصة للطبقة الواسعة من الأفراد في صنع التنمية الاقتصادية .

[1] وزار حياة , دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية , مذكرة ماستر , جامعة مستغانم , 2017 ص31

ب- زيادة الدخل القومي الحقيقي: تعاني معظم الدول النامية من الفقر وانخفاض المستوى المعيشي لسكانها، ولا سبيل للتخلص من ذلك إلا بزيادة الدخل القومي الحقيقي خاصة إذ تحققت هذه الزيادة عن طريق إحداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنية الإقتصادية.

ت- رفع مستوى المعيشة: إن التنمية تمثل العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل من الحقيقي، والتي تحدث . خلال إحداث تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء وتحسن في نوعية الحياة، فالتنمية لا تركز على التغير الكمي فقط وإنما تتعداه لتشمل التغير النوعي بهدف تحقيق ضروريات الحياة المادية ومستوى ملائم للصحة والثقافة ... إلخ، فهي وسيلة لرفع مستوى المعيشة والذي يقاس بمؤشرات كثيرة منها ما يستهلكه الفرد من سلع وخدمات وبإشباع إحتياجاته الثقافية والحضارية كما تقاس قدرة الفرد على الإشباع بمستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل وبمستوى توزيعه .

ث- تقليل التفاوت في الدخول والثروات يعد من الأهداف الإجتماعية، إذ تعاني أغلب الدول النامية من إختلالات في توزيع الدخول والثروات بإستحواذ فئة صغيرة من أفراد المجتمع على الجزء الأكبر من ثروته والعكس للغالبية الأخرى، مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي ، فزيادة الطاقة الإنتاجية الناجمة عن : التنمية في حاجة إلى خلق الطلب عليها وإحدى وسائل حلق الطلب هي إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح والأوسع عملية في المجتمع لتقليل الفوارق الإجتماعية والإقتصادية بين طبقات المجتمع.

ج- توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي للقطاعات المحركة للنمو: يتميز البنيان الإقتصادي للدول النامية هيمنة القطاع الزراعي، مما جعلها عرضة للتقلبات الإقتصادية (الإنتاج والأسعار). لذلك لا بد من توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي للقطاعات الهامة من الناحية الإقتصادية والفنية وبناء صناعات تحويلية لمد الإقتصاد بالإحتياجات اللازمة في ظل هذه ما تعانيه الدول النامية من تخلف القاعدة الإنتاجية وتقادمها وضعف درجة التشابك بين القطاعات والتبعية للخارج، وفي ظل هذه الأوضاع لا يمكن بناء إستراتيجية تحقق أهداف هذه الدول إلا إذا حدث التغيير في بنية وهيكل إقتصاديات هذه الدول أي تعديل التركيب النسبي للإقتصاد الوطني ، إذ تهدف التنمية الإقتصادية إلى تعديل التركيب الهيكلي للإقتصاد القومي لصالح قطاعي الصناعة والخدمات. [1]

ح- الشمولية: إن التنمية الاقتصادية تتطلب تنمية ثقافية وسياسية واجتماعية وأخلاقية حتى يتسنى لها بلوغ أهدافها حتى تقوم بتنمية اقتصادية شاملة يجب توفير المناخ اللازم لها من وعي ثقافي وسياسي واجتماعي وكذا أخلاقي لأنها عناصر جد مفيدة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية ومن هذا المنطلق اتخذت هذه الأخيرة من الشمولية التنمية الشاملة

[1] أوكيل حميدة , أطروحة دكتورة بعنوان دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية جامعة بومرداس سنة 2016 ص 71

أحد أهدافها الأساسية فالتنمية الاقتصادية تتضمن التحديث (Modernisation) والتي تعني أضعاف دور العادات والتقاليد غير العلمية في اتخاذ القرارات وزيادة دور المعرفة العلمية في حياة الأفراد وسلوكياتهم حتى يتجاوبوا مع عملية التنمية الاقتصادية.[1]

المطلب الثالث: عناصر التنمية الاقتصادية

تكمن عناصر التنمية الاقتصادية في مجموع المتطلبات أو المستلزمات، التي يجب الاهتمام بها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية ناجعة، ونذكر منها ما يلي:

أولا: تراكم رأس المال

يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار، بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك.

إن جوهر تراكم رأس المال يكمن في حقيقة أن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع، ويمكنه من أن يحقق معدلا عاليا للنمو.

ثانيا: الموارد الطبيعية

تعرف الموارد الطبيعية بأنها كل العناصر الأصلية التي تؤلف الأرض أو موارد الأرض، وتعرف الأمم المتحدة الموارد الطبيعية على أنها أي شيء وجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي ربما يستغلها لمنفعته. وتشمل هذه الموارد الصخور التي تحتوي على خامات المعادن ومصادر الطاقة والمنتجات المفيدة الأخرى ولهذه الموارد الطبيعية أهمية خاصة في مرحلة النمو الاقتصادي ذلك أن البدء بعملية تكوين رأس المال تتطلب بالضرورة أن يكون البلد في وضع يجب أن ينتج فائضاً.[2]

ثالثا: الموارد البشرية

تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي يمكن أو يحتمل أن تكون أو ينبغي أن تكون قابلة للاستخدام في إنتاج السلع أو أداء الخدمات النافعة لذلك إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية، ويتأتى ذلك من أن الإنسان غاية التنمية ووسيلتها، وكون الإنسان غاية التنمية، فإن الهدف النهائي لها يتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي، ورفع مستوى نواحي حياته الأخرى وذلك من خلال

[1] وزار حياة ,مرجع سابق ذكره , 2017 ص 32

[2] خياري مروة مذكرة تخرج ماستر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي جامعة ام البواقي جامعة 2012 /2013 ص 36 .

زيادة الإنتاج وتطويره، وضمان توزيعه بصورة عادلة، أما كون الإنسان وسيلة التنمية فيأتي من أن عملية التنمية توضع وتنفذ وتعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني، وأنه من المستحيل تصور
حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها، وبالتالي كمنتفع منها.

رابعا: التكنولوجيا

تعرف التكنولوجيا بوصفها أية معرفة عملية منظمة متأسسة على التجربة أو على النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات، إذ أنها تساهم في زيادة الإنتاج عندما تتجسد التحسينات في السلع الرأسمالية، وهناك من التكنولوجي ا ما يتجسد في البشر ويأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل والإدارة.[1]

المبحث الثاني : استراتيجيات و مصادر تمويل التنمية

تعد استراتيجيات ومصادر تمويل التنمية الاقتصادية أمرًا حيويًا لتحقيق النمو والتطور الاقتصادي في أي بلد. تهدف هذه الاستراتيجيات إلى توفير التمويل اللازم لتمويل المشاريع والمبادرات التنموية التي تساهم في تعزيز القدرات الاقتصادية وتحقيق التقدم الشامل.

المطلب الأول: استراتيجيات التنمية

في إطار التنمية الاقتصادية كان من الضروري الإعتماد على إستراتيجيات متعددة لكل منها توجه ونمط معين، وكان هذا الإختلاف في الإستراتيجيات راجع إلى عدة أفكار لإقتصاديين وباحثين كان الهدف منها بناء دولة ذات ميكانيزمات قوية تتماشى ومعطيات ومكونات هذه الدول ومن هنا تم التطرق في هذا المطلب إلى أهم الإستراتيجيات.

أولا : إستراتيجية النمو المتوازن :

يرى أنصار إستراتيجية النمو المتوازن أو ما يسمى بفكرة الدفعة القوية أن عملية التنمية الناجحة تتطلب القيام ببرنامج إستثماري ضخم يغطي نطاقا ويشمل على العديد من الأنشطة والقطاعات في الاقتصاد حتى يمكن تحقيق التنمية الذاتية الفعالة والإنتقال بالإقتصاد المتخلف إلى التقدم ومن أهم الإقتصاديين الذين تناولوا مدخل أو إستراتيجية النمو المتوازن **روزنشتين–رودان ونيركسه وأرثر لويس** .

فقد كان روزنشتين أول من تناول فكرة الدفعة القوية دون أن يستخدم لفظ النمو المتوازن في مقال له عن الصناعة في دول جنوب وشرق أوروبا عام 1934م وهو النموذج الروسي للتصنيع.[2]

---

[1] خياري مروة مرجع سبق ذكره ص 37

[2] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر، ط 1، 2007، الإسكندرية، مصر، ص 172.

كما نادى بها السويدي راجنر 1953 نيركسة في إمتداد النظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن يتطلب توزيع الدفعة القوية من الإستثمارات بشكل متوازن بين مختلف صناعات سلع الإستهلاكات وبين صناعات السلع الرأسمالية وكذلك يتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة وقدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة وقد يكون لهذه النظرية أثار هامة، فقد رأى نيركسه وصاغ جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها روزنشتين–رودان في صيغة حديثة متكاملة أخذت تسمية إستراتيجية النمو المتوازن حيث يرى أن الدول النامية تواجد بعديد من الحلقات المفرغة تلتقي فيها الأسباب مع النتائج وتفوق عمليات التنمية في هذه الدول، حيث تمثل الحلقة المفرغة على جانب العرض في أن إنخفاض مستويات الدخل لدى الأفراد يؤدي إلى إنخفاض القدرة على الإدخار وبالتالي إنخفاض الإستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى إنخفاض إنتاجية عنصر العمل ويسفر ذلك في النهاية من إنخفاض حجم رأس المال وكل ذلك له تبعيات حتى تكتمل الحلقة.[1]

ثانيا : إستراتيجية النمو غير المتوازن

ارتبطت إستراتيجية النمو غير المتوازن بالإقتصادي هيرشمان، وقد سبقه في ذلك بيروا الذي صاغ هذا التحول تحت ما يسمى بنقاط أو مراكز النمو، وروستو في نظريته عن مراحل النمو بتركيزه على الأنشطة التي تلزم لتحول المجتمع من مرحلة المجتمع التقليدي إلى مرحلة التهيؤ للإنطلاق وقد إنطلق هيرشمان من إنتقاد سنجر لإستراتيجية النمو المتوازن على أساس عدم واقعيتها، نظرا لإحتياجاتها من رأس المال والموارد الأخرى الضخمة التي تفوق قدرات الدول النامية، ولذا فقد دعا إلى تبني البلاد المتخلفة لإستراتيجية النمو غير المتوازن.[2]

وتتمثل المشكلة الرئيسية في تنفيذ البرنامج الإستثماري في إطار إستراتيجية النمو غير المتوازن في تحديد أولوية الإستثمار في الأنشطة الرائدة من صناعات أو مشروعات .ويوضح هيرشمان معالجة هذه المشكلة على مستويين:[3]

المستوى الأول: المفاضلة بين أولوية الإستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي والإستثمار في قطاع الإستثمار الإنتاجي المباشر وهنا يستعين هيرشمان في تحليله بمنحنيات الناتج المتساوي الذي يعبركل منها على مستوى إنتاج كلي معين يمكن تحقيقه بأي نسبة مزج قيمة ممكنة بين الموارد الإستثمارية التي توجه لكل من قطاع الإستثمار في تكوين رأس المال الاجتماعي وقطاع الإستثمار في تكوين رأس المال الإنتاجي المباشر، ومن المعروف طبقا لمنطق هذه الأدوات التحليلية أن منحنى الناتج المتساوي الذي يقع في مستوى أعلى من غيره يعبر عن مستوى أعلى من الناتج الكلي .

---

[1] عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والتغيير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر ،2011 ص 60

[2] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق، ص .194

[3] 2محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص .126-125

المستوى الثاني: المفاضلة بين أولوية الاستثمار في صناعات أو مشروعات قطاع الإنتاج المباشر وهنا يرى هيرشمان أن هذا يتم على أساس تركيز الإستثمار في النشاط الإنتاجي "مشروع أو صناعة" الذي يتولد عنه أكبر قدر ممكن مما أسماه الترابطات إلى الخلف والترابطات إلى الأمام، وعلاقات الترابط إلى الأمام وإلى الخلف تنبع من علاقات التكامل بين العمليات الإنتاجية التي تقوم بها المشروعات الصناعية. ولنأخذ مثالا بسيطا عن ثلاثة مشروعات صناعية يتخصص كل منها في عملية إنتاجية يتخصص المشروع (أ) في إنتاج مادة أولية يستخدمها المشروع (ب)كمستلزم إنتاجي لإنتاج سلعة ، ولنفترض أم الإستثمار ركز في إنشاء المشروع ب وهنا يذهب التحليل إلى أن الإستثمار في مشروع الإنتاج الوسيط (ب)يخلق فائض طلب على منتجات المشروع (أ)كنتيجة لعلاقة الترابط الخلفية كما أنه يخلف فائض عرض بالنسبة للمشروع الذي يتخصص في إنتاج السلعة النهائية (ج) بسبب علاقة الترابط الأمامية وفائض الطلب سوف يحفز الإستثمار في إنشاء المشروع ج الذي يتخصص في إنتاج السلعة النهائية وهكذا فإن الإختلال في التوازن الذي خلقه التركيز على الإستثمار في المشروع (ب) سوف يحفز إلى الإستثمار في المشروعات التي ترتبط به خلفيا وتلك التي ترتبط به أماميا، ويصحح هذا الإختلال في التوازن، ويبدأ إختلال جديد في التوازن يلعب نفس الدور الذي لعبه وضع اللاتوازن الأول ويرى هيرشمان أنه يمكن التوصل إلى إكتشاف درجات الترابط الخلفية والأمامية عن طريق جداول المنتج والمستخدم على مستوى المشروعات والصناعات وبالطبع فإن الحالة المثلى في البرنامج الإستثماري تكون في القيام بالإستثمارات التي تحقق أقصى قدر ممكن من الترابطات الأمامية والخلفية وإذا تبين صعوبة تحقيق ذلك فإن هيرشمان يفضل الإستثمارات في الصناعات التي تحقق ترابطات خلفية أكثر لإعتقاده أن مثل هذه الإستثمارات لها قدرة أكبر على تحريك عملية التنمية كما يلاحظ أن المشروعات التي تقع في حلقة وسيطة من سلسلة العمليات الإنتاجية المتكاملة تتمتع بدرجة عالية من الترابطات بالمقارنة بالمشروعات التي تقع في بداية و نهاية الخط الإنتاجي .

المطلب الثاني: مصادر التمويل التنمية الإقتصادية

مصادر التمويل هي التي تحدد طبيعة التنمية الإقتصادية وليس العكس، لذلك فإن دراسة تمويل التنمية الإقتصادية تقتضي الإحاطة بكل المصادر الضرورية لهذه العملية، حيث أن الموارد التمويلية للتنمية تقسم إلى قسمين:

أولا : مصادر التمويل التنمية الاقتصادية الداخلية (المحلية) :

يعني التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية، حيث تتطلب هذه الأخير تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية. ويمكن تعريف التمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق معدلات لتلك التنمية عبر الزمن وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة .

وتتكون مصادر التمويل المحلي من[1] :

أ- الإدخار الإختياري : هو ادخار اقتصادي يقبل عليه الأفراد والمشروعات عن رضي واختبار وفي مختلف الفعاليات الاقتصادية ويمكن أن ينقسم الى :

1. ادخار القطاع العائلي (للأفراد) :

وهو الفرق بين دخول الافراد وانفاقهم الخاص على الاستهلاك، ويمكن أن يأخذ عدة أشكال منها البسيط مثل: شراء أهل الريف للحيوانات، وهناك الأشكال الأكثر تطوراً امثل: الادخار في صناديق توفير البريد وشراء شهادات الاستثمار .

المشكلة الأساسية في مدخرات الأفراد في الدول المتخلفة أنها متخلفة بحيث لا تساهم في استثمارات البنية الاقتصادية ذلك أن جزء كبير من هذه الادخارات يأخذ شكل الاكتناز أو شراء الأراضي والعقارات أو المضاربة بالعملات الأجنبية،أي أنه بصفة عامة فإن مقدار الادخار الفردية ضعف جداً في الدول المتخلفة .

2. ادخار قطاع الأعمال :

وينقسم قطاع الأعمال إلى قسمين : قطاع الأعمال الخاص وقطاع الأعمال العام والادخار في هذين القطاعين هو مقدار الأرباح التي تخصص إلى التوسع في القطاع نفسه أو إلى التثمير في قطاعات أخرى منتجة، ويمكن التأكد على أن ادخار قطاع الأعمال بشقيه الخاص او العام (الحكومي) ضعيف بسبب ضعف الأرباح الناتجة من تدني القطاع الرأسمالي المنتج في الدول المتخلفة .

ب- الإدخار الإجباري :

هو ادخار اجباري تحققه الدولة التي يناط بها عادة مسألة تأمين التمويل في الدول المتخلفة حيث الادخار الخاص ضعيف وحيث أنها المسؤولة عن عملية التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى، ويكاد يجمع الاقتصاديون اليوم أن الدولة وحدها القادرة على تأمين الأموال اللازمة لتنفذ خطط التنمية .إن نجاح الدولة في أداء مهامها التنموية يتوقف على مدى قدرتها على تنفيذ خطط التنمية وهذا يفترض أولاً معرفة المشاريع المنتجة وتحديد أولويات الاستثمار تبعاً لذلك ويفترض قدرتها على تقليص الانفاق غير المنتج يعتبر الادخار العام حصيلة الفرق بين العائدات الحكومة المختلفة من أرباح وضرائب واصدار وانفاقها العام لذلك فإن هذا الادخار يمكن أن يقسم إلى ضرائب وقروض واصدار نقدي .

ت- الضرائب:

[1] دكتور كروش نور الدين الملتقى الوطني مداخلة بعنوان طرقو آليات تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية جامعة المسيلة , فيفري 2019 ص 4

أي التي تفرضها الدولة على الافراد وقد تكون بشكل مباشر فتسمى ((ضرائب مباشرة أو بشكل غير مباشر على السلع و الخدمات فتسمى ضرائب غير مباشرة) لكنها في كلا الحالتين الضرائب المباشرة وغير المباشرة تكون قسرية توضع بواسطة الدولة، ومن الملاحظ أن تخلف الأجهزة الضريبية في الدول المتخلفة يجعل حصيلة هذه الضرائب ضعيفة وبعيدة عن العدالة لأن المهمة الأساسية للضرائب بالإضافة إلى كونها مصدر من مصادر التمويل هي تحقيق العدالة الاجتماعية .

- مما هو معلوم أن الدول المتخلفة عموماً، تتميز بانخفاض نسبة الضرائب إلى الدخل القومي، كما أن الدول المتخلفة تعتمد بصورة أساسية على الضرائب غير المباشرة مما يجعل ادعاءها بالسعي نحو العدالة والاشتراكية هراء لا يمكن تأكيده .

ث- القروض :

حيث تلجأ الدولة كذلك إلى تأمين الأموال اللازمة لها عن طريق القروض والتي يمكن أن تكون اختيارية مثل: شهادات الاستثمار أو الأسهم التي تطرحها الدولة والتي تسمح للأفراد بشرائها حسب رغباتهم ، وتقوم هي بالترويج لها وحث المواطنين عليها ، ويمكن أن تكون اجبارية وترغم الدولة عليها بعض الشرائح من الأفراد مثل تأمينات التقاعد، ومختلف أنواع التأمينات الاجتماعية في الدول المتخلفة يمكن أن يشكل مصد اًر أساسياً لتأمين الأموال اللازمة للتمويل.

ج- الإصدار النقدي :

أو ما يسمى (بالتمويل بالعجز) وهو زيادة حجم السيولة النقدية عن طريق اصدار نقود جديدة مما يؤمن الأموال اللازمة للتمويل والحقيقة أنه لم يلق موضوع جدلاً في الاقتصاد مثلما لقي هذا الموضوع، ففي حين يعتبره البعض مفيداً ومصد اًر لتأمين السيولة النقدية اللازمة للاستثمار في المشاريع الإنتاجية، مما يخلق انتاجاً إضافياً يؤدي إلى امتصاص الزيادة النقدية ، بالتالي لن يكون لهذا الإصدار اثر سلبي على التنمية او على الأسعار، يؤكد البعض الآخر أن الإصدار النقدي هو السبب المباشر للتضخم الاقتصادي بسبب ما يحدثه من اختلال في التوازن بين الكتلة النقدية وحجم الإنتاج.

ثانيا : مصادر تمويل التنمية الإقتصادية الخارجية :

إن إحدى الخصائص الأساسية لاقتصاديات الدول النامية هي انخفاض التكوين الرأسمالي، وهي خاصية مرتبطة بتخلف طرق الإنتاج في هذه الدول، نتيجة لعدم كفاية المصادر الداخلية في تمويل التنمية الإقتصادية ومحاولة الحصول على الأقل تكلفة وأفضل عرض يتناسب مع اقتصادياتها، نتجه هذه الدول إلى المصادر تمويل الخارجي، ونعني بهذه

الأخيرة جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوافرة خارج الإقتصاد المحلي، التي تجلب على شكل نفقات مالية، بهدف تمويل مشروعات استثمارية. [1]

وتنقسم مصادر التمويل الخارجية إلى:

أ- الإستثمارت الأجنبية :

هي الأموال الأجنبية حكومات أو شركات أو افراد التي تنساب إلى داخل الدول المتخلفة بقصد إقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية وتأخذ عوائدها بعد دفع نسبة هذه العوائد وضمن شروط يتفق عليها إلى الدولة الوطنية .

النسبة العظمى من هذه الاستثمارات تنفذ عادة من قبل شركات متعددة الجنسيات بالتالي فإنها غالباً ما تكون في مواقع أقوى من ذلك الذي تتمتع به الحكومات الوطنية .

إن الاقتصاديين المؤيدين لهذا النوع من الاستثمارات يعزون أفضليتها إلى كونها تعتمد على معايير الربح بالتالي تنتقى من قبل الشركات التي تنفذها على هذا الأساس و هي تختلف بهذا عن الاستثمارات الوطنية التي تأخذ هذا المعيار بعين الاعتبار.

ب- القروض :

إما أن تكون دولية أو حكومية أو خاصة، وهي أموال تقرضها هذه المحافل إلى الدول المتخلفة لقاء التزام هذه الأخيرة بدفع الأقساط والفوائد، وتكون ملكية المشاريع الممولة بواسطة هذه القروض ملكية وطنية ليس للسلطات الأجنبية أيه علاقة بها .

المهم أن القروض يجب أن يسبقها دراسة لإمكانية البلد المتخلف على سدادها والفوائد المترتبة من جرئها كما يجب أن تكون بغاية تمويل مشاريع منتجة ، كي يمكن تسديدها عن طريق عوائد تلك المشاريع ، واخي ار إنه يجب البحث عن فالقروض السهلة التي تكون فوائدها قليلة وشروط دفعها معقولة وال يترتب عليها أية التزامات سياسية أخرى، لذا يجب أخذها إن أمكن من الدول الاشتراكية أو المؤسسات الدولية .

ت- الهبات و المنح : وهي الأموال المقدمة من الدول الأجنبية أو الهيئات الدولية بأشكال مختلفة إلى الدول المتخلفة وتكون عادة دون مقابل لذا ال تحمل هذه الهبات والمنح أي أعباء على الدول المتخلفة في المستقبل بعكس ما سنرى في حالة القروض والاستثمارات المباشرة من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة، وفي الحقيقة فإن الهبات والمنح ال تعطى دون مقابل و يمس الاستقلال السياسي للدول المتخلفة بحيث تتدخل الدول المتقدمة بالشؤون الداخلية للدول المتخلفة وتطالبها في تسهيلات سياسية وقواعد عسكرية في أبسط الأحوال .

[1] دكتور نور الدين كروش , مرجع سبق ذكره ص 4

الشكل رقم (3) : يوضع مخطط لتمويل التنمية الاقتصادية :

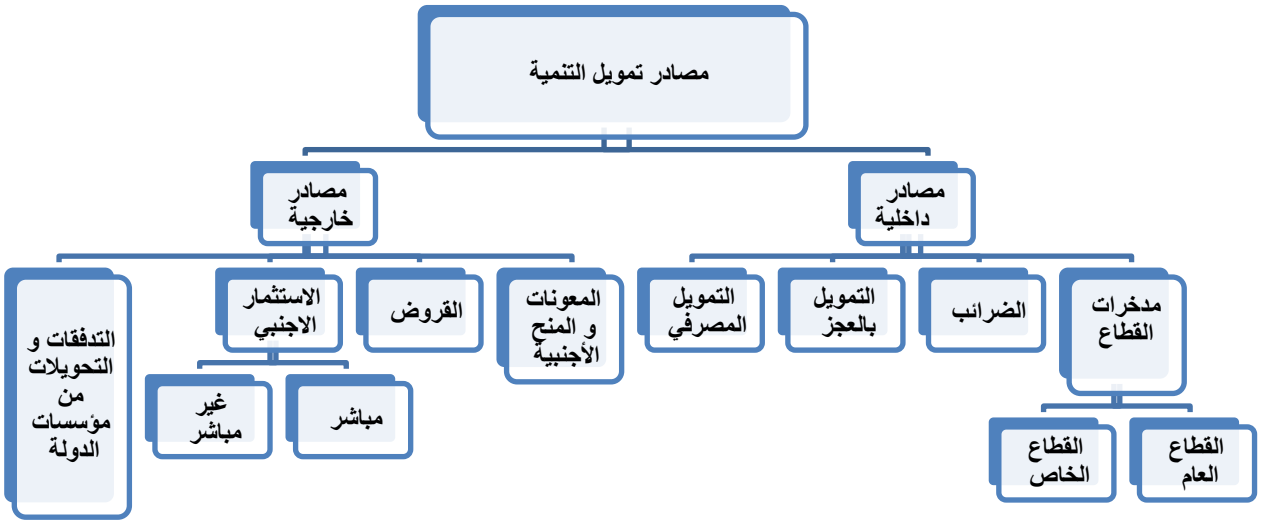

المصدر: بعلة الطاهر، دراسة تحليله لأثر الجباية العادية والبترولية على التنمية الاقتصادية في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية جامعة البليدة – 2--السنة المدرسية: 2014/2015.

المطلب الثالث: معوقات التنمية الإقتصادية

إن عدم وصول إقتصاديات الدول النامية إلى حالة متقدمة من النمو هو نتاج وجود مجموعة من العقبات التي تتداخل فيما بينها لتجعل تحقيق التنمية دون المستوى المطلوب هذه العوالق هي التي صبغت الدول النامي بصبغة التخلف، وأوجدت الفجوة بين إقتصاديات الدول المتقدمة وإقتصاديات الدول النامية وتصنف هذه العوائق حسب عدة معايير، تتمثل هذه العوائق فيما يلي:

أولا: معوقات طبيعية

تشكل في مجملها العوامل الطبيعية من مناخ وتربة وأرض ووفرة المياه. إن معظم الدول النامية تقع تحت تأثير عوامل طبيعية غير مواتية كالمناخ الذي يشكل عائقا في سبيل تعظيم الإنتاج خاصة الزراعية منها.

غير أنه ليس بمقياس إذ إستطاعت دول متقدمة التغلب على هذه الظروف بتطوير وسائل الإنتاج وأكبر مثال اليابان التي تفتقر إلى مصادر الطاقة والمعادن لتصل إلى أعلى المراتب من خلال الإدارة الكفؤة بما هو مناخ من موارد. ومنه ضعف الموارد الطبيعية والقصور في إستغلالها وعدم القدرة على خلق مصادر جديدة . [1]

ثانيا: معوقات اقتصادية :

أ- فشل السياسات الحكومية المتبعة و هذا العامل على وجه الخصوص الدور البارز و الكبير في تاخر عملية التنمية الاقتصادية نجد ان السبب يكمن في عدم قدرة النظام على التوصل لسياسات و استراتيجيات ملائمة تمكنه من ذلك، وهذا يعود الى الاختيارات الغير رشيدة التي يتخذها النظام.

ب- العائق المالي ان الحديث عن العائق المالي و تاثيره على التنمية الاقتصادية هو مجموعة التدابير المتخذة في مجال اصلاح المالية العامة وتعبئة الموارد من خلال اصدار التشريعات في مجال المالية و الجباية بشكل خاص ، و التاخر في برامج التنمية المحلية و عدم فعاليتها في كثير من الاحيان و هذا بسبب التراكمات السلبية على ميزانية الدولة لسنوات متعددة ، ويعتبر عبء حقيقي أمام تحقيق تنمية اقتصادية منشودة.

ت- تفشي ظاهرة الفساد بانواعها. [2]

ثالثا: الإختلالاث الإقتصادية :

هي عوامل تؤدي إلى ضعف البنية الإقتصادية وتتمثل في النقاط التالية:

أ- الإختلالات الناجمة عن إستعمار الدول:

إن خضوع معظم الدول النامية لأشكال الإستعمار الأجنبي المختلفة ترك أثاره السلبية على التنمية الإقتصادية في هذه الدول، ويتمثل أثر هذا العامل تخصص البلدان النامية في إنتاج وتصدير المواد الأولية التي تحتاجها الدول المستعمرة، مما يؤدي إلى إختلال الهياكل الإنتاجية وتبعا إختلال هيكل الصادرات، ناهيك عن سيطرة على حجم الفائض وتحويل الأرباح إلى تلك الدول وكذا تحكم الدول المستعمرة بأساليب ووسائل الإنتاج والتصنيع الحديثة وإحتكارها وحرمان البلدان النامية من تطبيق هذه الوسائل مما يعني قصور التنمية فيها.

ب- الإختلالات في هياكل إقتصاديات الدول النامية:

---

[1] أوكيل حميدة , أطروحة دكتورة , دور الموارد المالية في تحقيق التنمية في الجزائر – دراسة حالة الجزائر – جامعة أمحمد بوقرة بومرداس , 2016 ص 90/89 .

[2] العباسي محمد أطرحوة دكتورة , برامج التنمية الاقتصادية و أثرها على الجنوب الكبير – دراسة حالة ولاية إليزي , جامعة الجزائر , 2012 ص 174/173

تعاني الدول النامية من إختلالات واضحة في هياكل إقتصاداتها وتتمثل أساسا في الإختلالات الهيكلية في القطاع الصناعي والقطاع الزراعي.

ت- الإختلالات الهيكلية في القطاع الصناعي:

إن الإختلالات الموجودة في هياكل القطاع الصناعي إذ يلاحظ ضعف مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج والدخل القومي والتي لم تزيد عن 10% في حين وصلت 40% في الدول المتقدمة. مرده إلى جملة من الأسباب تحول دون وصول هذا القطاع إلى المستوى المطلوب منها :

1. ضعف الإستثمارات في القطاعات الصناعية خاصة الثقيلة والتي تحتاج إلى مبالغ ضخمة.
2. تدني القيمة المضافة من الإنتاج الصناعي وبالتالي تدني مستوى مساهمة القطاعات الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي أي عدم وجود قاعدة صناعية لإقتصاديات الدول النامية.
3. إنخفاض مستوى العمالة في القطاع الصناعي إضافة إلى تدني مستوى الخبرات والمهارات لغياب الحوافز التي تشجع على تطوير المستوى التقني وغياب برامج تدريبية وتوعوية .
4. صغر حجم معظم المنشآت الصناعية مما يعني عدم قابلية الإفادة من أساليب التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج أو إمكانية تحسين الأساليب .
5. تدني مستوى الإنتاجية ويعزى ذلك للبطالة المقنعة وضعف التخصص وعدم وجود الحوافر الداعمة للإنتاج.
6. معظم الصناعات هي صناعات تجميعية مكملة لصناعات الدول الأخرى تعتمد على المواد الأولية المستوردة من الخارج
7. عدم كفاءة التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية. عدم كفاءة التركيب السلعي الصناعي فمعظم الصناعات هي صناعات إستهلاكية خفيفة مع إفتقار وسائل إنتاجية
8. ضعف وغياب الخدمات الداعمة للقطاع الصناعي
9. القيود المالية والتشريعية لبعض الصناعات

ث- الإختلالات الهيكلية في القطاع الزراعي:

يعاني القطاع الزراعي في ضعف البنيان وبالتالي إنخفاض إنتاجيته ويرجع انخفاض مساهمة القطاع الزراعي إلى مجموعة من العوامل التي أحدثت خلل في البنيان الهيكلي لهذا القطاع منها: ضعف الموارد الزراعية خاصة منها المياه،

تدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج الزراعي، مما يؤثر سلبا على مستوى ونوعية هذا الإنتاج فائض العمالة في القطاع الزراعي، ضعف وغموض السياسات الزراعية . [1]

ج- الإختلالات الناجمة عن التبعية الإقتصادية:

تتجسد التبعية الإقتصادية في عدة محاور منها التبعية التجارية نتيجة تعاظم الإستيراد وإنخفاض التصدير والتبعية المالية من خلال سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على مؤسساتها الإقتصادية إضافة للقروض والمساعدات، أما التبعية التكنولوجيا نتيجة الإعتماد الكلي على التكنولوجيا المستوردة بكافة أشكالها.

ح- الإختلالات الناجمة عن السوق:

إن صغر حجم السوق هي الصفة الملازمة لمعظم المنتجات للدول النامية نتيجة ضعف الطلب على السلع والخدمات وهو من أهم الأسباب المؤدية لضعف مستوى الإستثمار، ومن أهم المعوقات المتعلقة بعوامل السوق ما يسمى بنواقص السوق والتي تعني أن شروط وصفات نموذج المنافسة التامة لا ينطبق على أسواق الدول النامية، إن وجود هذه النواقص يؤدي إلى بقاء كفاءة الإنتاج منخفضة .

خ- الإختلالات الناجمة عن التجارة الخارجية:

وتعرف بالعقبات الدولية تعاني معظم الدول النامية في تجارتها الخارجية والتي لها الأثر الأكبر على إحداث التنمية الإقتصادية من:

1. سياسة الإنتاج الواحد أو عدد قليل من المنتجات مما يجعل إقتصادياتها عرضة لتقلبات قوية ورفع عنصر المخاطرة.
2. التبعية الغذائية مما يثقل من ميزان المدفوعات والميزان التجاري.
3. وجود شروط مححفة غير مناسبة بشكل لا يخدم قضية التنمية في ظل ارتفاع أسعار السلع المصنعة قياسا على أسعار السلع والمواد الخام للبدان النامية.
4. العوائق الخاصة بالسكان: تبرز أهم العوائق الخاصة بالسكان في عدم التكافؤ بين زيادة السكان ونقص الموارد الإنتاجية وما ينجم عنها من تأثيرات سلبية من زيادة البطالة المقنعة، وتدني مهارات العاملين وتدهور الإنتاجية. [2]

[1] العباسي محمد أطرحوة دكتورة , مرجع سبق ذكره ص 91/90

[2] العباسي محمد أطرحوة دكتورة , مرجع سبق ذكره ص 93

خلاصة الفصل

وجدنا في هذا الفصل أن التنمية الاقتصادية تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام ورفاهية المجتمعات. و أن عناصرها تطوير البنية التحتية وتحسين القطاعات الاقتصادية المختلفة. هدفها الرئيسي هو خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للأفراد وتقليل الفقر. بالإضافة إلى ذلك، تهتم التنمية الاقتصادية بتنمية القدرات البشرية وتعزيز التعليم والصحة. ولتحقيق التنمية الاقتصادية، يجب اتباع سياسات حكومية فاعلة وإصلاحات اقتصادية لتعزيز الاستثمار وتحسين الأعمال. و أن التكنولوجيا والابتكار تلعبان دورًا حاسمًا في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين الإنتاجية. يجب أيضًا أن تكون التنمية الاقتصادية مستدامة وتأخذ في الاعتبار الأبعاد البيئية والاجتماعية. التعاون الدولي والشراكات

الاقتصادية أيضًا ضروري لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن العادل والمستدام. بالنهاية التنمية الاقتصادية هي أساس لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية.

الفصل الثالث:

دراسة حالة في مديرية الصناعة والمناجم –البيض–

تمهيد

ولاية البيض هي إحدى الولايات الجزائرية وتقع في غرب البلاد. لتحقيق التنمية الاقتصادية في ولاية البيض، يمكن اتباع بعض الاستراتيجيات والإجراءات التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للسكان، لذا سنتطرق في هذا الفصل لواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية الاقتصادية في ولاية البيض خاصة و الجزائر عامة و قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الاول : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية البيض

المبحث الثاني : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية الاقتصادية في الجزئر (البيض)

المبحث الاول : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية البيض

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة ميزات تجعلها ذات أهمية كبيرة في ولاية البيض. فهي تعمل على توفير فرص العمل للشباب والبطالة، وتساهم في التوازن الاقتصادي في الولاية.

مع ذلك، يتعين توفير الدعم والتشجيع المناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية البيض، سواء من خلال توفير التمويل والتدريب، أو تبسيط الإجراءات الإدارية. وعندما يتم توفير هذا الدعم، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ستلعب دورًا محوريًا في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق الازدهار للسكان في ولاية البيض.

المطلب الأول: التعريف بالولاية

تعتبر ولاية البيض نقطة وصل بين الشمال و الجنوب الغربي للوطن وتزخر بإمكانيات اقتصادية وطبيعية متميزة تجعلها نقطة جذب العديد من الاستثمارات التي تسمح لها بتوظيف مدخراتها و إمكانياتها الخام وخلق الثروة وتوفير مناصب شغل مما يساهم في تحسين المستوى المعيشي وكذا الإنتاج الوطني خاصة في مجالات الفلاحة حيث تتربع على مساحة كبيرة من الأراضي الفلاحية غير مستغلة والثروة الحيوانية التي تسمح بإنشاء :عديد الصناعات الموازية ، وتمثل الفرص الاستثمارية غير المستغلة مؤشر الاحتكار وعدم وجود منافسة على غرار الولايات المشابهة خاصة من حيث المناخ و الموقع ووفرة العقار الصناعي حيث استفادت من عدة مناطق نشاط إضافة إلى الحضيرة الصناعية بمساحة 150 هكتار قابلة للتوسع الى300 هكتار التي هي في طور الانجاز، و بالرغم من قساوة المنطقة وبعدها عن الساحل إلا أن ولاية البيض تمثل فرص استثمارية كبيرة في الكثير من القطاعات الصناعية و الفلاحية و السياحية والطاقات المتجددة خاصة مع انطلاق المشاريع العمومية إضافة إلى التحفيزات المهمة التي توليها الدولة مثل الكراء بالدينار الرمزي للمتر مربع الواحد على مدى33 سنة قابلة للتجديد و التحفيزات الجبائية و الضريبة في المناطق التي تتطلب التنمية بما في ذلك خصوصية المنطقة، وتسعى السلطات المحلية إلى تسخير كل الإمكانيات اللازمة من اجل الاستقبال الحسن للمستثمرين و رجال الأعمال و تسريع دراسة الملفات الاستثمارية خاصة بالنسبة للمشاريع التي تتماشي مع التنمية المحلية ونفى العبارة اللصيقة بالولاية على أنها رعوية و ولاية استهلاكية بالدرجة الأولى وهذا لن يكون إلا بإدراك أبناءها لأهمية الاستثمار و تكاثف الجهود من اجل جعل الولاية قطبا صناعيا و استثماريا كبيرا.[1]

[1] – مقدم سعاد الملتقي الوطني العلمي حول الاستثمارات, التنمية الاقتصادية في مناطق الهضاب العليا و الجنوب, واقع وآفاق، البيض ص 2

المطلب الثاني : مديرية الصناعة والمناجم

أولا: التعريف:

نشأت مديرية الولاية للصناعة والمناجم وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 15-15 المؤرخ في01 ربيع الثاني عام 1436 الموافق ل 22 يناير سنة 2015 الذي يتضمن انشاء مديرية الولاية للصناعة والمناجم ومهامها وتنظيمها.

ثانيا: مصالح مديرية الصناعة والمناجم :

أ- مصلحة ترقية الاستثمار والتطور الصناعي ومتابعة مساهمات الدولة .

ب- مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ت- مصلحة المناجم والمراقبة التنظيمية

ث- مصلحة الإدارة والوسائل.

تتكون كل مصلحة من مكتبين 2 إلى 3 مكاتب على الأكثر، و يحدد تنظيم المصالح بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالصناعة والمناجم ووزير المالية والوزير المكلف بالجماعات المحلية والسلطة المكلفة بالوظيفة

ثالثا: مهام مديرية الصناعة والمناجم

المادة 2: تقوم مديرية الولائية للصناعة والمناجم بالمهام التالية :

أ- ضمان متابعة التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتقييس والقياسة القانونية والامن الصناعي .

ب- مساعدة مؤسسات القطاع على تحقيق عملياتها في ميدان التنافسية الصناعية والابتكار

ت- اقتراح كل عمل يهدف إلى المحافظة على النسيج الصناعي وتطويره وترقية الاستثمار .

ث- متابعة الشركة وتسيير مساهمات الدولة .

ج- السهر على جمع المعلومة الخاصة بنشاطات القطاع ونشرها .

ح- تنفيذ استراتيجات وبرامج العمل المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خ- ممارسة مهام السلطة العمومية والخدمة العمومية عن طريق اعمال المراقبة التنظيمية.

د- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين.

ذ- تنفيذ السياسات في مجال المناجم.

في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمايلي:

1. تساهم في تنفيذ استراتيجيات وبرامج العمل للقطاع وتقييم اثرها وتعد حصيلة النشاطات.
2. تدرس وتقترح كل تدابير للدعم والتشجيع على انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. تدعم انشطة الحركة الجمعوية المهنية والفضاءات الوسيطة والمؤسسات بالاتصال مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

4. تساهم في انجاز وتحيين خارطة تموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5. تساهم في ترقية الشراكة الوطنية والاجنبية لا سيما في ميدان المناولة.[1]

المطلب الثالث : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولاية

أولا: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مناصب الشغل المستحدثة لقطاع الخدمات

الجدول رقم (05) : مناصب الشغل المستحدثة بقطاع الخدمات خلال الفترة 2019

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة و عدد مناصب الشغل المتوسطة	عدد مناصب الشغل
2015	957	4187
2016	980	4228
2017	1003	4292
2018	1017	4361
2019	1034	4392

المصدر : بناءا على وثائق إدارية مقدمة من مديرية الصناعة و المناجم – ولاية البيض –

[1] وثائق مقدمة من مديرية الصناعة لولاية البيض مصلحة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الشكل رقم (4) : مناصب الشغل المستحدثة بقطاع الخدمات خلال الفترة 2019 :

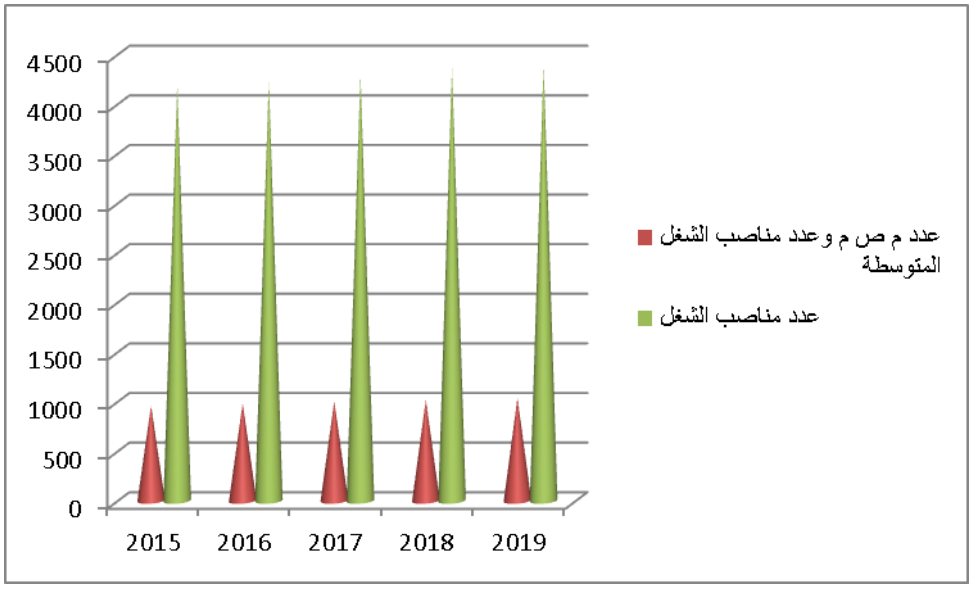

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على الجدول السابق

نلاحظ من خلال الشكل التالي أن عدد مناصب الشغل يزيد كلما زاد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وقد بلغ عدد المؤسسات و عدد مناصب العمل أقصى قيمة له سنة 2019 و لو كان هذا التزايد بشكل خفيف إلا أنه دليل على لجوء القوة العاطلة عن العمل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثانيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مناصب الشغل المستحدثة لقطاع البناء والأشغال العمومية :

الجدول رقم(06) : مناصب الشغل المستحدثة بقطاع البناء و الأشغال العمومية خلال الفتر 2015-2019

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	عدد مناصب الشغل
2015	904	9290
2016	906	9295
2017	909	9307
2018	910	9316
2019	919	9344

المصدر : بناءا على وثائق إدارية مقدمة من مديرية الصناعة والمناجم –ولاية البيض–

الشكل رقم (5) : مناصب الشغل المستحدثة بقطاع البناء و الأشغال العمومية خلال الفتر 2015-2019

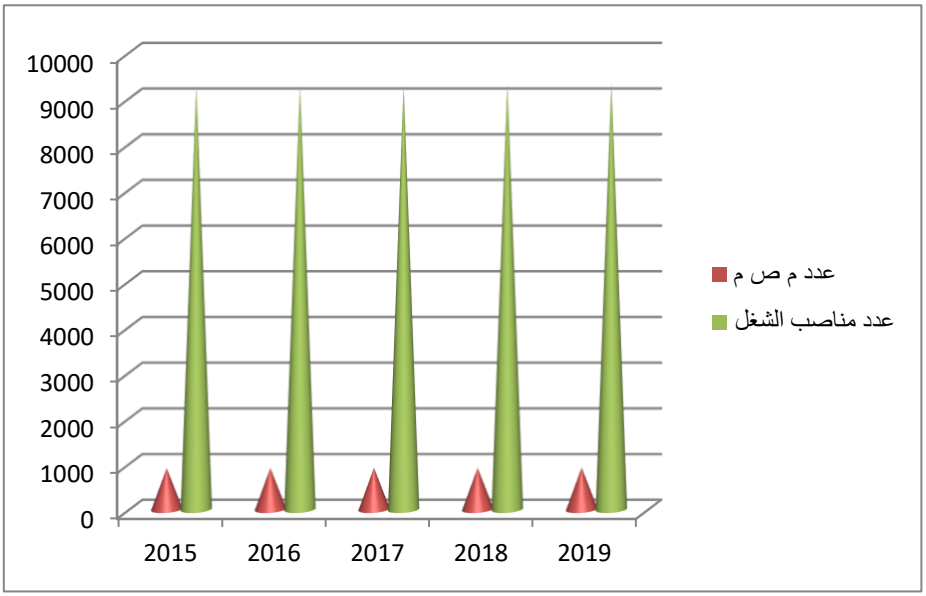

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على الجدول رقم(6)

مما سبق يمكننا القول أن عدد مناصب الشغل يزيد كلما زاد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إذ أنه ما بين عامي 2017 و 2018 زاد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمؤسسة واحدة فقط فزاد عدد العمال بـ 9 و هذا ما يدل على قدرة هاته المؤسسات في توفير مناصب الشغل بشكل عام و بالولاية بشكل خاص.

ثالثا: المؤسسات الصغير ة و المتوسطة و مناصب الشغل المستحدثة لقطاع الصناعة:

الجدول رقم(07) : مناصب الشغل المستحدثة بقطاع الصناعة خلال الفترة 2015-2019

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد مناصب الشغل
2015	156	706
2016	160	720
2017	165	845
2018	165	845
2019	170	895

المصدر : بناءا على وثائق إدارية مقدمة من مديرية الصناعة و المناجم –ولاية البيض–

الشكل رقم (06) : مناصب الشغل المستحدثة بقطاع الصناعة خلال الفترة 2015-2019

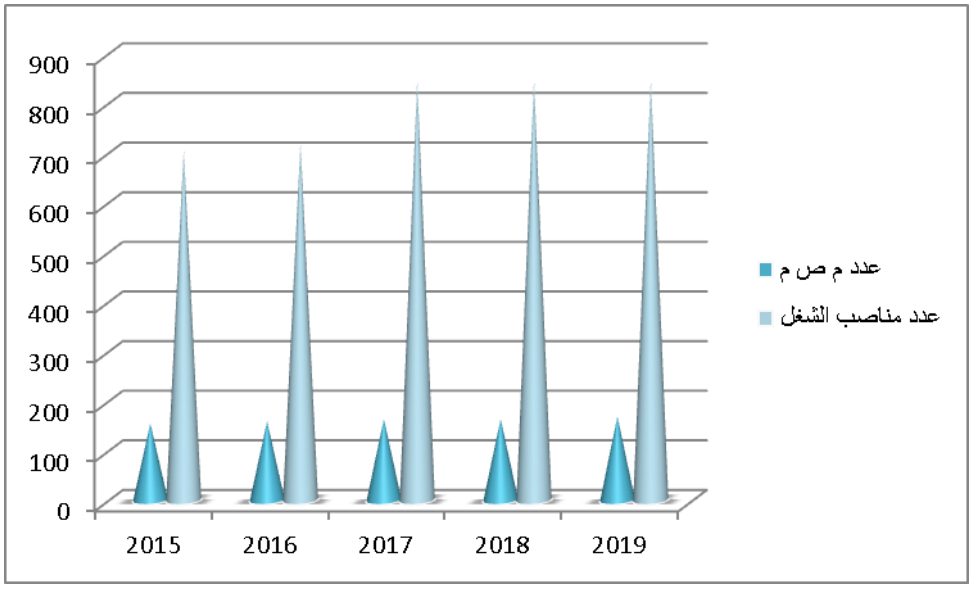

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على الجدول رقم (07)

من البيانات الواردة في الشكل نالحظ إستمرارية جذب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفئات العاطلة عن العمل خلال الفترة ما بين 2015 – 2019 و ذلك بقطاع الصناعة الذي يعد صعبا نوعا ما حيث يشمل كل من المناجم و المحاجر ،مواد البناء ، الصناعة الغذائية ،إسترجاع المواد الغير المعدنية للرسكلة و هذا ما أدى ربما إلى ثبوت المنحنى نوعا ما خلال سنتي : 2017 – 2018

رابعا: توزيع مناصب عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على قطاعات النشاط:

الجدول رقم(08) : مناصب الشغل المستحدثة بجميع قطاعات النشاط خلال الفترة 2015-2019

القطاع	عدد العمال
الخدمات	4392
البناء والأشغال العمومية	9344
الصناعة	895
الفلاحة والصيد البحري	538

المصدر : بناءا على وثائق إدارية مقدمة من مديرية الصناعة و المناجم –ولاية البيض–

الشكل رقم(07) : مناصب الشغل المستحدثة بجميع قطاعات النشاط خلال الفترة 2015-2019

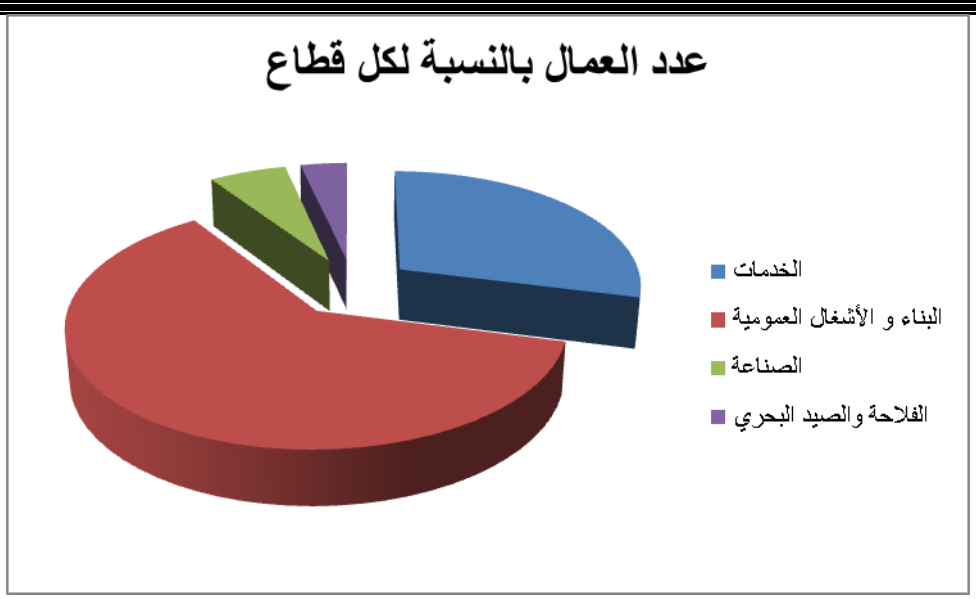

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على الجدول رقم (08)

استطاعت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة توفير 169 15 منصب عمل موزعة على مختلف قطاعات النشاط المبينة في الشكل أعلاه ،و هذا راجع لكونها توظف في المتوسط من 50 إلى 250 عامل يتوزعون بدورهم بشكل غير عادل على مختلف القطاعات الإقتصادية ،حيث يظهر الشكل أن أهم القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات هي : البناء والأشغال العمومية والخدمات والتي تمثل مجتمعة 91 بالمائة و أن قطاع البناء و الأشغال العمومية يحوز أكبر نسبة إذ يوفر تقريبا أكثر من نصف مناصب الشغل ،ثم يليه قطاع الخدمات ،و قد فاجأتنا النسبة الضئيلة لقطاع الفلاحة بإعتباره القطاع الأكثر ملائمة لخصوصيات المنطقة وقد يكون سبب هذا عدم فهم الفئة الناشطة بهذا القطاع لوجود آليات دعم و مرافقة يمكن اللجوء إليها من أجل خلق مؤسسات و تعظيم الإنتاج أو الخدمات.

المبحث الثاني : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية الاقتصادية في الجزائر (البيض)

في العقد الأخير، بدأت الجزائر تتجه نحو تعزيز قطاع الاقتصاد الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتنوي .تم اتخاذ عدة إجراءات لتحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات الإدارية وتشجيع ريادة الأعمال. وتم تحديث القوانين المتعلقة بالاستثمار وتم تخفيض القيود على الملكية الأجنبية وتحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة. مع ذلك، تواجه الجزائرعامة و ولاية البيض خاصة تحديات عدة في مسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

المطلب الأول : التنمية الإقتصادية في ولاية البيض

أولا :الإمكانيات الطبيعة[1]

البيض هي ولاية سهبية تقع بالهضاب العليا الغربية للوطن تقدر المساحتها بـ 71.697 كم^2 ، تتمتع بموقع هام بحيث تتوسط 08 ولايات مما يجعلها منطقة عبور و تبادل هامة:

- **من الشمال** : تيارت
- **من الشرق و الجنوب الشرقي** : الاغواط ، غرداية و ادرار .
- **من الغرب و الجنوب الغربي** :، النعامة ، بشار .

تنقسم إلى ثلاثة مناطق هي:

-في الشمال الهضاب العليا: 8.778 كم ^{2}و تضم 62.780 نسمة

-في المنطقة الوسطى الأطلس الصحراوي: 11.84 كم^2 و تضم 197.893 نسمة

-في الجنوب منطقة ما قبل الصحراء: 51.073 كم^2 و تضم 59.755 نسمة

- الجبال: 15773 كلم ^{2} .
- المرتفعات: 25811 كلم ^{2} .
- السهول: 9321 كلم ^{2} .
- أخرى: 20792 كلم ^{2} .

المنـاخ :

المعدل السنوي: كمية الإمطار ما بين 200 و 300 مم.

معدل درجة الحرارة: البرودة: 6° و الحرارة6 3.

[1] مقدم سعاد الملتقي الوطني العلمي حول الاستثمارات, التنمية الاقتصادية في مناطق الهضاب العليا و الجنوب, واقع وآفاق ،البيض ص6

الجدول رقم (09) : يمثل البطاقة التقنية للولاية

الرمز البريدي	32000
المساحة الكلية	78.87كم 2
المساحة الفلاحية	5.765.200 هكتار
المساحة الغابية	122.111هكتار بنسبة 1.7 بالمئة
منابت الحلفاء	240.251 هكتار بنسبة 3.35
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	سة تشغل أكثر من 15000عامل
عدد الحرفيين	3228
عدد مناطق النشاط	06
عدد السكان	428320 نسمة
الكثافة السكانية	من النسبة الوطنية % 3
عدد الدوائر	08
عدد البلديات	22
تم الموافقة على إنشاء منطقة صناعية ببلدية الرقاصة بمساحة 150 هكتار	

المصدر : مقدم سعاد الملتقي الوطني العلمي حول الاستثمارات، التنمية الاقتصادية في مناطق الهضاب العليا و الجنوب، واقع وآفاق ،البيض ص7

ثانيا:مجالات و مقترحات الاستثمار حسب القطاعات

أ- المؤهلات البشرية:

يشكل المورد البشري في ولاية البيض عامل جذب للاستثمارات و هذا بكونها يد عاملة شابة يمكنها التأقلم مع جميع النشاطات الاقتصادية حيث تشكل فئة أقل من 30 سنة نسبة 68.31%.

ب- الصناعة:

يشهد قطاع الصناعة على مستوى الولاية تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة بفعل التدابير المتخذة من طرف الدولة لدعم الاستثمار في مناطق الهضاب العليا و الجنوب و التي تركزت أساسا على منح العقار بصيغة الامتياز و تطبيق نظام خاص لمنح مزايا حيث انعكس إيجابا على التنمية المحلية من خلال تجسيد عدد من المشاريع الاستثمارية التي سمحت بخلق الثروة و توفير مناصب شغل على غرار 06 مطاحن تم افتتاحها سنة 2017 ومشاريع أخرى قيد الانجاز يترقب

دخولها مرحلة الإنتاج بداية من سنة 2018 كمشاريع انجاز ملبنة، مصنع للمياه المعدنية ومصنع للأجور مع توجد عدد معتبر من المشاريع قيد انجاز.

مناطق نشـاط ثانوية : مع تواجد مناطق نشاطات ثانوية قيد التهيئـة موزعة كما يلي:

1- بريزينـة مساحتها 41 هكتار و بـ 64 تجزئة.

2- بوعـلام مساحتها 18 هكتار بـ 69 تجزئة .

3- الرقاصـة مساحتها 42 هكتار بـ 31 تجزئة .

ت- قطاع الاستثمار:

حصيلة المشاريع الاستثمارية لدى لجنة الاستثمار منذ 2011 إلى غاية 2018/06/30

جدول رقم(10): مجموع المشاريع الإستثمارية في ولاية البيض في الفترة 2011-2018

المشاريع	مجموع المشاريع الاستثمارية
الملفات المودعة	420
المقبولة	281
المرفوضة	84
المؤجلة	55
عدد القرارات	341
عدد العقود	254
رخص البناء	157
عدد العمال	8250 عامل
المشاريع المنطلقة	68
المشاريع التي دخلت حيز الخدمة	12

مصدر : مقدم سعاد ، مقدم سعاد الملتقي الوطني العلمي حول الاستثمارات، التنمية الاقتصادية في مناطق الهضاب العليا و الجنوب، واقـع وآفـاق ،البيض ص9

ث- قطاع المناجم:

تتوفر الولاية على موارد منجميه عديدة حسب الجدول المبينة أدناه وخاصة في المجالات التالية:

1–مواد البناء :

- كلس للاسمنت ، لدائن وإنتاج الحصى .
- صلصال للاسمنت و المواد الحمراء
- جبس للدائن .
- رمل البناء لصناعة الأجر السيلكوكلسي.

2– مواد الاستعمال الصناعي :

- البارتين.
- سبات الأيسلندي.
- رمل لصناعة الزجاج.
- الملح الحجري.

3– مواد الصناعات الكيمياوية:

تتمثل فيما يلي :

جدول رقم(11) : عدد المناجم و إستعمالاتها و مكان تواجدها في ولاية البيض

المواد	عدد المناجم	مكان تواجدها	استعمالاتها
الكلس	9	الأبيض سيد الشيخ، استيتن – الكاف لحمر، بريزينة، كراكدة سيدي أعمر، عين لعراك	– إنتاج الحصى – إنتاج الاسمنت – إنتاج الجير
جبس	02	سيدي طيفور ،– استيتن	يستعمل في البناء و الزخرفة
الصلصال	07	– البيض ، سيد أعمر، المحرة –الأبيض سيد الشيخ –الغاسول،– عين لعراك	– إنتاج الاسمنت – القرميد و المواد الحمراء
الرمل	03	– بوقطب ،آربوات– –الأبيض سيد الشيخ	– صناعة اجر السيلكو كلسي – صناعة الزجاج
الملح	4	– كراكدة ’– اربوات – سيدي طيفور ، المحرة	– الصناعات الغذائية

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مديرية الصناعة و المناجم لولاية البيض

الاستغلال المنجمي : 12 منها 8 وحدات باشرت عملية الإنتاج.

-منجم كلس :8 -منجم صلصال :02 -منجم الرمل :01 - منجم حبس :01

الاستكشاف المنجمي: - منجم الصلصال بالمحرة . - منجم الملح بالكراكدة

مقترحات الاستثمار:إنشاء مؤسسات حسب المواد المتواجدة

- مؤسسات خاصة بصناعة الاسمنت، - الحصى للبناء، - الجبس. - صناعة الملح.

- مؤسسات خاصة بصناعة الأجر و القرميد ، - صناعة الزجاج ، المنغنيز

1-مصلحة المناجم ، مديرية الصناعة و المناجم ، سبتمبر 2018.

ج- قطاع الفلاحة

جدول رقم (12) : المساحة الإجمالية لولاية البيض

المساحة الإجمالية للولاية	7.169.870 هكتار
مساحة المراعي	5.693.498 هكتار
المساحة الفلاحية المستغلة	71.702 هكتار
المساحة الغابية	122.111 هكتار
مساحة الحلفاء	240.251 هكتار
مساحة السبخة	550 هكتار
عدة خلايا النحل	1.1 قنطار

مصدر : مقدم سعاد ، مقدم سعاد الملتقي الوطني العلمي حول الاستثمارات، التنمية الاقتصادية في مناطق الهضاب العليا و الجنوب، واقع وآفاق ،البيض ص11

نلاحظ أن مساحة المراعي تمثل المساحة الكبيرة من المساحة الإجمالية بالمقارنة مع المساحات الأخرى.

1-الإنتاج الحيواني:

تحتل الولاية المرتبة الثانية وطنيا،الجدول التالي يفصل الإنتاج السنوي للولاية خلال الموسم الفلاحي 2017/2016:

جدول رقم(13) : الثروة الحيوانية لولاية البيض

النـوع	عـدد الرؤوس	الإنتاج
الغنــم	**2.015.000**	294200
البقــر	**28138**	19633

الماعـز	**205460**	15250
الإبــل	**13040**	7900
الدواجـن	/	2150
الخيـول	**1766**	/

المصدر : وثائق مقدمة من طرف مديرية الصناعة و المناجم لولاية البيض

نلاحظ أن ولاية البيض تتوفر على ثروة حيوانية متنوعة وغنية منها اللحوم الحمراء خاصة عند ما يتم انجاز المذبح الجهوي الذي يسمح بتغطية الجهة الغربية للوطن كما تسمح كذلك من انجاز مصانع للحليب ومشتقاته وكذا مصانع الخاصة بالجلود و الصوف و الوبر باعتبارها المادة الأولية لكثير من الصناعات مثل صناعة الأحذية و الألبسة و الافرشة .

2-الإنتاج النباتي :

الجدول رقم (14): يوضح الإنتاج النباتي في ولاية البيض :

تقسيم الأراضي	المساحة(هكتار(	الإنتاج)القنطار(
الأشجار المثمـرة	**1124**	690000
أشجار النخيــل	**233**	10250
إنتاج الزيتــون	**759**	13028
زراعة الخضار منها :	**3056**	927000
البطاطا للاستهـلاك	**1256**	411667
البطاطا موجهة للبذور	**150**	60000
البصـل	**427**	185885
زراعة الحبــوب	**2458**	824 50
الزراعة العلفيــة	**10745**	60970
الزراعة الصناعية (النعناع)	**118**	7440

المصدر : ANDI

د- قطاع السياحي:

تضم الولاية خمس (05) مناطق توسع سياحي وهي:

*منطقة مصنفة: – منطقة الكرابو بلدية البيض 33.8هكتار مصنفة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 232/88 الصادر في 1988/11/05

أربع مناطق توسع سياحية غير مصنفة:

- بريزينة 120 هكتار
- لبيض سيد الشيخ 62 هكتار
- ستستن (الباطن) 64.5 هكتار
- البيض (ذراع لحمر) مساحتها 97 هكتار

-تتوفر الولاية على 6 فنادق بسعة استقبال345 سرير .

- قدر عدد المشاريع السياحية المسجلة 16 مشروع منها 10 فنادق و6 نزل طريق.

- 4 وكالات سياحية معتمدة سجلت خلال 2017 زيارة 11.274سائح جزائري و462 سائح أجنبي.

- سجلت الصناعة التقليدية خلال سنة 2017 667 حرفي مزاول مسجل في مختلف الصناعات التقليدية الفنية.

ذ– قطاع التجارة:

تتوفر ولاية البيض على نسيج تجاري يقتصر في مجمله على التجارة بالتجزئة وهذا نظرا لخصوصية الولاية و افتقارها إلى وحدات إنتاجية هامة و هو موزع كالآتي:

توزيع النسيج التجاري داخل الولاية :

جدول رقم(15) : توزيع النسيج داخل ولاية البيض

القطـاع ش ط، ش م	الإنتاج الصناعي	الإنتاج الحرفي	التجارة بالجملة	التجارة بالتجزئة	الاستيراد والتصدير	الخدمات	المجموع
شخص طبيعي	1351	02	452	5202	04	2800	9811
شخص معنوي	124	01	59	30	20	116	350
المجموع	1475	03	511	5232	24	2916	10161

المصدر: ANDI

التجهيزات التجارية الموجودة: تتوفر الولاية على أسواق مغطاة و11سوق أسبوعية ، 02 سوق جوارية 03 أسواق للماشية إضافة الى 30 سوق صغرى .

ر–الطاقات المتجددة: ولاية البيض بحكم موقعها الجغرافي المميز تزخر بإمكانيات هائلة فيما يخص إنتاج و استغلال الطاقات النظيفة و المتجددة نذكر منها:

-الطاقة الشمسية:

جدول رقم(16) : إنتاج الطاقة الشمسية في ولاية البيض

المناطق	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة (%)	10	86
المدة المتوسطة لإشعاع الشمس(الساعة/ العام)	3000	3500
الطاقة المتوسطة كيلواط/سا/م2/سنة	1900	2650

المصدر: الخريطة الجغرافية

المطلب الثاني : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الإقتصاد الوطني

يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تحقيق التنمية الإقتصادية ؛ وتزايد هذا الدور جعلها محل إهتمام من قبل جميع الدول.

أولا : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات :

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في التخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية، كأن تساهم مباشرة في إنتاج مكونات السلع التي تتجه للتصدير.فنجد مثلا أن المؤسسات التي يعمل بها من 01 الى 10 عمال ويغلب عليها الطابع الحرفي لها القدرة على تلبية احتياجات أسواق التصدير، وخاصة المنتجات التقليدية، حيث تتمتع هذه المنتجات بزيادة طلب الدول الصناعية عليها، إلى جانب أنها أكثر استجابة للتغيرات السريعة في السوق العالمي. وفي الجزائر قدرت الصادرات خارج قطاع المحروقات للسداسي الأول من سنة 2012 بحوالي 2.58 من إجمالي الصادرات مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2011 ، حيث سجلت انخفاض بحوالي 7.49%.[1]

[1] خياري ميرة،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية دراسة حالة المؤسسات والمتوسطة بولاية أم البواقي 20012/2007،مذكرة ماستر،جامعةأم البواقي 2013،ص44

و الجدول الموالي يبين أهم الصادرات خارج قطاع المحروقات :

جدول رقم(17) : أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للسداسي الأول لسنة 2018

أصناف السلع المصدرة	النسبة %	القيمة (مليون دولار)
منتجات نصف مصنعة	2.08	807
السلع الغذائية	0.24	94
المنتجات الخام	0.2	78
سلع التجهيز الصناعية	0.04	\
سلع الإستهلاك غير الغذائية	0.01	\

المصدر : P: 48، N°21، BULLETIN D'INFORMATION STATISTIQUE DE LA PME

ثانيا : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور الناتج الداخلي الخام :

يتضح أهمية الدور الإستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ففي الولايات المتحدة الأمريكية تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما مقداره 48% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي اليابان 27.1% وفي فرنسا 61.8%

أما في الدول النامية، وخاصة الجزائر فتباينت إسهامات كل من القطاع العام والخاص في تحقيق الناتج الداخلي الخام، وهذا حسب المعطيات المنشورة على هذا القطاع.[1]

ثالثا : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة :

تجدر الإشارة إلى أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة بلغت في دول الاتحاد الأوروبي نسبا عالية ففي فرنسا مثلا42.9% وإيطاليا 58.8% .

وفي الجزائر يساهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة في القيمة المضافة مقارنة بالقطاع العام، وذلك بالنسبة لجميع قطاعات النشاط، فهو في تزايد مستمر مع مرور السنوات.

[1] خياري ميرة،مرجع سبق ذكره،ص45

بالنسبة لسنة 2018 . فاننا نجد مقدمة هطه القطاعات الزراعية بنسبة 99.7.% للقطاع الخاص و 0.30 % للقطاع العام يليه قطاع الاشغال العمومية بنسبة 98.73% للقطاع الخاص .

رابعا : المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي:

إن المؤسسات الكبيرة والعملاقة تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ مهمات ونشاطات مهمة لها ولكنها صغيرة الحجم وبالتالي تكون مكلفة لها لو نفذتها بنفسها .

وأوضح مثال على ذلك هو شركات إنتاج السيارات : فكل شركة عملاقة لتصنيع السيارات تحتاج إلى الآلاف من الأعمال الصغيرة التي توفر الوقود والأدوات الاحتياطية والمستلزمات الأخرى، كما تقوم بمهمات الصيانة والتصليح والنقل وغيرها .

هذه العلاقة أصبحت الآن أكثر أهمية نتيجة الدراسات الموجهة خصيصا نحو الأعمال الريادية فالدراسات تبين بأن نمو الصناعات عالية التكنولوجيا حصل نتيجة هذا التكامل بين الأعمال الكبيرة والصغيرة، إذا الأعمال المساندة ضرورية للنمو السليم للاقتصاد.

المطلب الثالث : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من خلال دراسة تطورها و حركيتها من إنشاءها وشطبها كذلك توزيعها حسب الحجم ، قطاع النشاط والتوزيع الجغرافي خلال الفترة 2003 الى غاية السداسي الأول من عام 2018 مع تحليل وتفسير النتائج و قبل التطرق إلى دراسة تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر يجب ذكر أهم تقسيم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدي يدخل ضمن الإحصاء الذي تقوم به مختلف الهيئات وهياكل الدعم الخاصة بتنمية هذا القطاع ، فحسب الوزارة المعنية فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنقسم حسب الطبيعة القانونية إلى :

المؤسسات الخاصة : وهي التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية مهن) (حرة.

المؤسسات العامة : وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة وهي تمثل نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الصناعات التقليدية : وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة . وبحدوث تعديل وزاري انتقلت هذه المؤسسات إلى قطاع السياحة لذلك خرجت من الإحصاء العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك ابتداء من سنة 2010 وعوضت عند التقسيم الإحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي[1]

أولا : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الفترة 2003–2018

أ- تطور العدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

الجدول الموالي يوضح لنا تطور العدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم(18) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. الفترة 2003 الى غاية السداسي الأول من 2018

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2003	28858
2004	31295
2005	34278
2006	37676
2007	41095
2008	51952
2009	58749
2010	61907
2011	65930
2012	71183
2013	77781
2014	85205

[1] سليمان ناصر، عواطف ،محسن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات ، المعوقات والحلول بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة (الجزائر)، بالتعاون مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، يومي 28 و 29 أكتوبر 2014، ص 6

2015	93456
2016	102262
2017	1074503
2018	1093170

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد نشريات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في موقع وزارة الصناعة و المناجم

من خلال قراءتنا الجدول السابق نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر فمن خلال الفترة التي أجرينا عليها الدراسة يتبين لنا تطور العدد من 288587 مؤسسة عام 2003 ليصل إلى1093170 مؤسسة نهاية السداسي الأول من عام 2018 ، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(08) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. الفترة 2003 الى غاية السداسي الأول من 2018

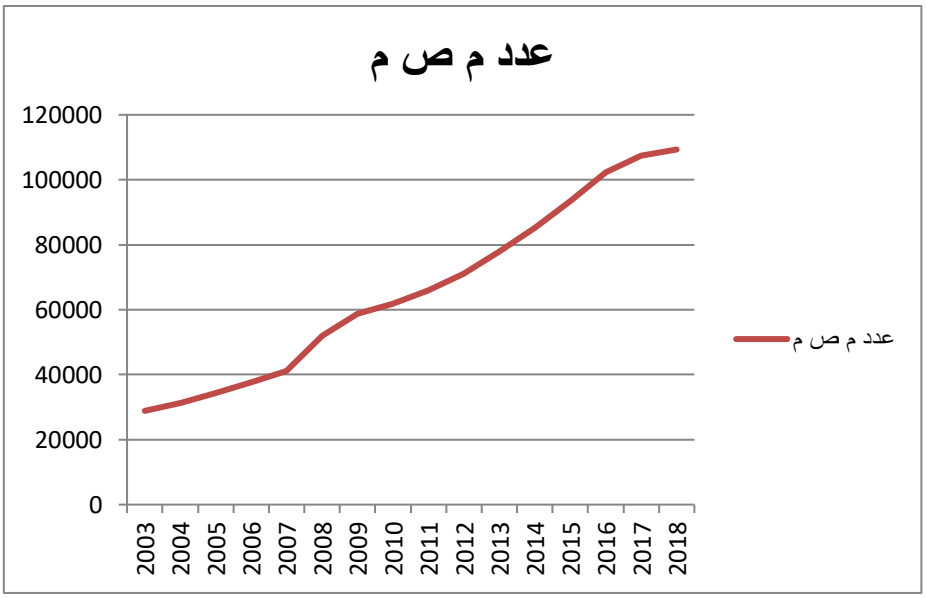

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على الجدول رقم (18)

فهاته الزيادة المستمرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة راجع للتركيز على هذا القطاع بهدف تحرير الاقتصاد والانفتاح الاقتصادي للبلاد خلال إدخال مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية (الإصلاحات الضريبية والإصلاحات المصرفية، وتحرير الأسعار تحرير التجارة الخارجية) ، حيث بلغت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المجموع الإجمالي في الجزائر 98% ، وهي نسبة كبيرة تتجاوز نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول.

ثانيا : حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (إنشاء وشطب)

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2017 إلى غاية السداسي الأول من 2018 حركية واضحة نتج عنها ارتفاع عدد صنف هذا النوع من المؤسسات كما لاحظنا سابقا وهدا التطور راجع الى في إنشاء هذه المؤسسات ، بالمقابل هناك شطب واضح للمؤسسات الصغيرة ، والجدول الموالي يوضح حركية هذه المؤسسات[1]:

الجدول رقم(19) : حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفترة من 2017 إلى غاية السداسي الأول 2018

السنوات	عدد المؤسسات الخاصة المعنوية	الإنشاء	إعادة الإنشاء	الإنشاء+إعادة الإنشاء	الشطب
2017	609344	34642	8228	4280	9432
2018	628219	17426	4870	22296	3421

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على نشريات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم

وتجدر الإشارة إلى :

أن الإحصائيات المذكورة في الجدول السابق تتضمن فقط المؤسسات الخاصة المعنوية.

بما أن الإحصائيات المتوفرة هي إحصائيات حتى نهاية السداسي الأول من سنة 2018 لذلك لن نقوم بإدخال عدد المؤسسات المنشأة والمؤسسات المشطوبة في حساب كل من معدلات الشطب والنمو في هذه الفترة.

ثالثا : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم :

1- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتوزع حسب حجم إلى مؤسسات مصغرة أو صغيرة جدا و مؤسسات صغيرة و مؤسسات متوسطة ، وحسب المعطيات المتواجدة لدينا من الفترة 2007 إلى غاية السداسي الأول من 2018 فان المؤسسات المصغرة هي أكثر المؤسسات تواجد ، وسوف نوضح هذا أكثر من خلال الجدول الموالي:

[1] الشارف بن داحة عبد الكريم ، دور المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر ، مذكرة ماستر ، جامعة مستغانم ، 2019 ص54

الجدول رقم (20) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول من 2018

توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	العدد	النسبة %
مؤسسات مصغرة 1-9	1068027	97.70
مؤسسات صغيرة 10-49	21863	2
مؤسسات متوسطة 50-250	3280	0.3
المجموع	1093170	100

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على ما سبق

من خلال الجدول نلاحظ بأن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصل إلى 1093170 مؤسسة خلال السداسي الأول من 2018 تتوزع هذه المؤسسات إلى مؤسسات مصغرة الحجم بـ 1068027 مؤسسة مؤسسات صغيرة الحجم بـ 21683 و مؤسسات متوسطة الحجم بـ 3280 و الشكل الموالي يوضح ويعطي صورة اكثر وضوحا لهذا التوزيع :

الشكل رقم: (9) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم خلال السداسي الأول 2018

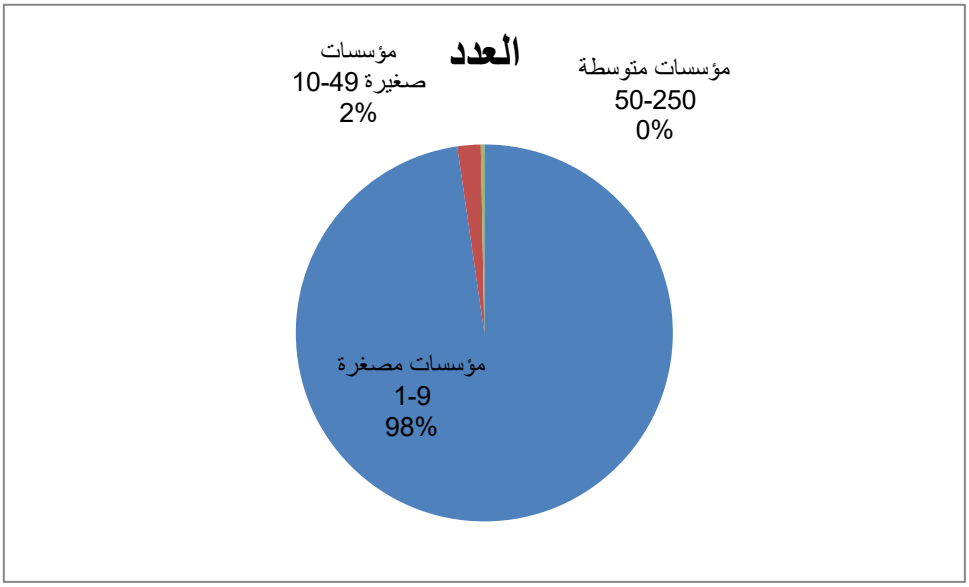

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول(20)

من خلال ملاحظتنا للشكل فإن غالبية المؤسسات صغيرة جدا بما يقارب 98 % تليها المؤسسات الصغيرة بما يقارب 2% الى أن تكون تقريبا منعدمة في المؤسسات المتوسطة نستطيع أن نفسر بأن المؤسسات المصغرة هي النسبة

الكبيرة من المؤسسات التابعة للقطاع الخاص لأنها أسهل للتأسيس مقارنة بباقي الأنواع ، والأكثر تفضيلا من قبل الأفراد ، بالإضافة الى الاجراءات والتسهيلات التي تقوم بها الدولة لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

ب_ توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط :

قبل التطرق للتحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط لابد من معرفة أن قطاع النشاط يتكون من 04 شعب حسب تصنيف الوزارة المعنية كما يلي :

1. **شعبة الخدمات تضم** : النقل والمواصلات . التجارة . الفندقة والإطعام، خدمات للمؤسسات ، خدمات للعائلات، مؤسسات مالية . أعمال عقارية ، خدمات للمرافق الجماعية
2. **البناء والأشغال العمومية**
3. **الفلاحة والصيد البحري**
4. **الصناعة التحويلية التي تضم** : المناجم والمحاجر ، الحديد والصلب ، مواد البناء كيمياء، مطاط بلاستيك . الصناعة الغذائية ، صناعة النسيج ، ، صناعة الجلد ، صناعة الخشب والفلين والورق ، صناعة مختلفة[1]

والجدول الموالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال السداسي الأول من 2018

الجدول رقم : (21) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال السداسي الاول من 2018

قطاع النشاط	العدد	النسبة %
الخدمات	338201	53.82
البناء والأشغال العمومية	182477	29.04
الصناعة التحويلية	97728	15.56
الفلاحة و الصيد البحري	6877	1.11
خدمات الصناعة	2936	0.47
المجموع	595810	100

من إعداد الطالبين بالإعتماد على ما سبق

[1] الشارف بن داحة عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره ، ص54

الشكل رقم(10) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال السداسي الأول من 2018

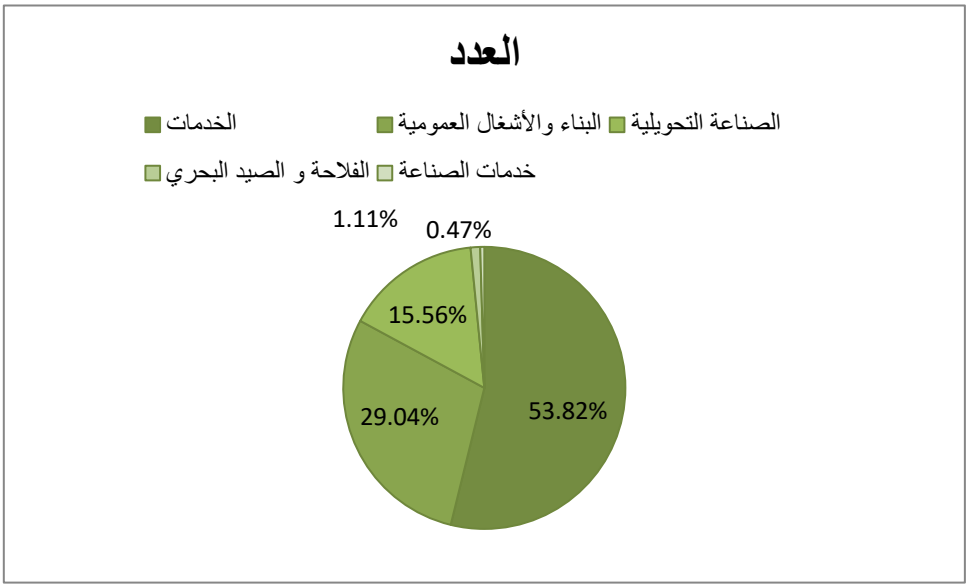

المصدر :من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول (21)

من خلال ملاحظتنا للشكل رقم (10) يتبين لنا أن غالبية المؤسسات صغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول من عام 2018 تنوزع في قطاع الخدمات بنسبة تقدر بـ 53.82% (بالتحديد النقل) وهي النسبة الأكثر مقارنة بالقطاعات الأخرى تلها قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 29.04% المباني على خصوص و الصناعة التحويلية 15.56 و بنسبة ضعيفة جدا في القطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 1.11% لتكاد تنعدم بقطاع الخدمات الصناعية بحوالي 0.47%.

ج _توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية :

الشكل رقم (11) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية إلى غاية السداسي الأول من 2018 :

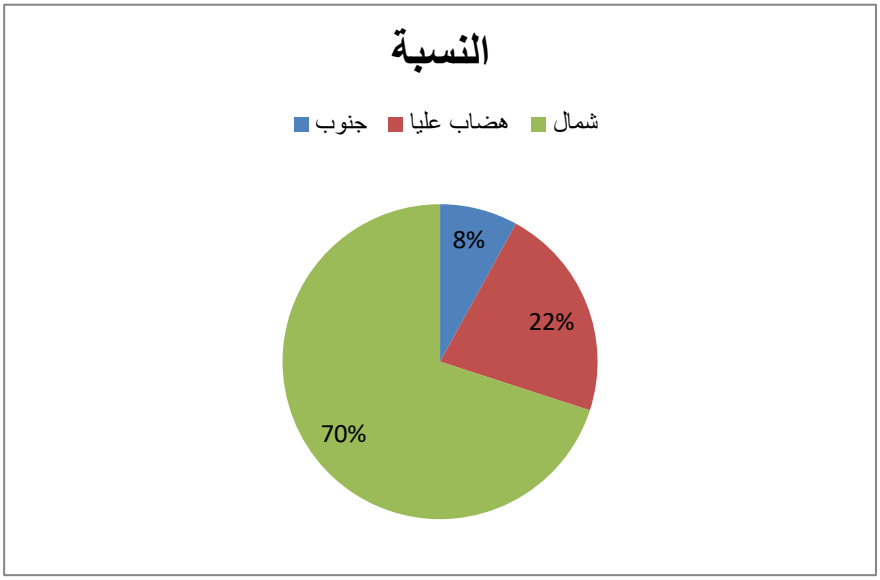

من إعداد الطالبين بالإعتماد على النشريات الاحصائية لوزارة الصناعة و المناجم

من خلال ملاحظتنا للشكل رقم (): تبين لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمركز في جهة الشمال بنسبة تقارب 70% تليها منطقة الهضاب العليا بنسبة تقارب 22% و الجنوب بنسبة 8% وهدا خلال السداسي الأول من سنة 2018 .

خلاصة الفصل

نستخلص من هذا الفصل ، ولاية البيض لديها مكانة متواضعة في الاقتصاد الوطني الجزائري. كما تزخر بالمقومات و الموارد الطبيعية و الاقتصادية اللازمة ، تعتمد الولاية بشكل رئيسي على القطاع الزراعي والثروة الحيوانية كمصدر رئيسي للدخل ، كما توجد بعض الصناعات الصغيرة والحرفية في المنطقة .

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورًا هامًا في تنمية الاقتصادية. تعتبر هذه المؤسسات محركًا للنمو الاقتصادي وتساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. هناك عدة جوانب يمكننا التعمق فيها لفهم واقع هذه المؤسسات .

- توفير فرص العمل: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا مهمًا في إنشاء فرص العمل وتوفير وظائف جديدة.
- الزيادة في القيمة المضافة والناتج الداخلي: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال إضافة قيمة إلى المنتجات والخدمات التي يقدمونها.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تدرك الجزائر أهمية دعم هذه المؤسسات وتعمل على وضع تدابير وبرامج لتعزيزها.

خاتمة عامة

في ختام هذ الموضوع أستخلصنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد محركًا أساسيًا للتنمية الاقتصادية، ولذا تسعى العديد من الدول إلى تعزيز وتنويع أنشطتها الاقتصادية من خلال دعم وتطوير هذا القطاع كما يتم تحقيق ذلك من خلال تشجيع إنشاء المؤسسات الجديدة وتوسيع رقعة المشاركة في هذا القطاع. فلا يوجد في الوقت الحاضر وسيلة تنموية أكثر نجاحًا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يُظهر جليًا في تجارب العديد من الدول التي استطاعت تحقيق نمو اقتصادي بفضل التركيز على هذا القطاع , و في هذا السياق طرحنا الإشكالية التالية :

دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر ؟

واستنادًا إلى العناصر التي تمت دراستها في هذا البحث، توصلنا في الأخير إلى النتائج و التوصيات و التالية :

أولا النتائج :

أ- إن أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بامتيازات قادرة على تحقيق الزيادة في التنمية الاقتصادية, وذلك بقدرتها على المساهمة في تطوير وتحسين الاقتصاد في عدة قطاعات .

ب- استنتاج أن الجزائر قد أولت أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قامت بتوفير بيئة مناسبة وتنفيذ برامج متنوعة لدعم تطوير هذا القطاع.

ت- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص مميزة تجعلها أكثر فاعلية في استحداث مناصب العمل تتمثل أساسا كثافة في ارتفاع عنصر العمل و انخفاض رؤوس الأموال و كذا بساطة المستوى الفني للعمال مرونتها و مقاومتها للهزات الاقتصادية، إلا أن عملية التوظيف بها تواجه بعض الصعوبات التي تؤدي إلى تقييد فرص العمل التي يمكن أن توفرها هذه المؤسسات.

ث- تتعدد وسائل والأساليب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مساهمتها على تنشيط قطاعات, الذي بدوره يساهم بدرجة كبيرة في نشاط الاقتصاد الدولة.

ج- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لها دور في القيمة المضافة وساهمت في الرفع من الناتج الداخلي الخام

ح- غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتوزع على مناطق الشمال بنسبة تفوق 70 وهو ما يحدث خطرا على التنمية الجهوية ويؤثر على التنمية الاقتصادية.

خ- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات عديدة، مثل صعوبة الحصول على التمويل والمصادر المالية، ونقص المعرفة والمهارات الإدارية والتقنية، والتحديات القانونية والتنظيمية، ونقص البنية التحتية الاقتصادية والتقنية.

ثانيا التوصيات :

لتمكين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدفع أكثر بالاقتصاد الوطني نقترح التوصيات التالية :

أ- تبسيط الإجراءات الإدارية من قبل الهيئات الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك بغية استفادة عدد اكبر من المؤسسات من التمويل والتقليل من المشاكل التي تواجهها عند الانطلاق في مشاريعهم الاستثمارية .

ب- العمل على ضمان وجود مرافقة فعالة في عملية انجاز المشاريع المستفادة من الدعم المالي وخاصة في السنوات الأولى من بداية النشاط وتقديم الدعم أو المساعدة .

ت- تسهيل إجراء الحصول على الأراضي المناسبة لأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتخصيص جزء من مناطق النشاط والمناطق الصناعية لها كتعزيز لما جاء في القانون الجديد.

ث- الاستمرار في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع برامج تتماشى والوضع الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد.

ج- تشجيع الابتكار وتعزيز المهارات والقدرات الإدارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

ح- ترقية المقاولة بالباطن والتي تعتبر من احد أهم الطرق في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خ- تنظيم أيام إعلامية وتحسيسية و ملتقيات وطنية في كافة أنحاء الوطن من أجل التعريف بالبرامج والتسهيلات المقدمة ضمن التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

د- وضع آليات جديدة حديثة خاصة بتكوين مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ذ- حل مشكلة التمويل الذي يعترض حاملي المشاريع الراغبين في إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة من

ر- خلال ادراج التمويل الإسلامي.

ثالثا إختبارالفرضيات :

1. تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر فرضية صحيحة.
2. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية البيض هي مصدر لإستقطاب اليد العاملة و خلق فرص العمل فرضية صحيحة
3. تعزيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي فرضية صحيحة

المراجع و الكتب

ب- الكتب :

أ- الكتب باللغة العربية:

2. التنمية الاقتصادية في العالم العربي"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط 1-2010 .

3. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر، ط ،2007 ،1الإسكندرية، مصر.

4. عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والتغيير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر ،2011 .

5. عبد القادر محمد عبد القادر عطية اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2000

ب- الكتب باللغة الأجنبية :

- Ahmed Bouyacoub « Les cahier du cread », N° 6. 2 trimestres revue de centre des recherches appliquée 1986
- Organisation de coopération et de développement économique. « Perspectives de LOCDE sur les PME ». PARIS Ed 2000,
- Organisation de coopération et de développement .

1- مذكرات التخرج و اطروحات الدكتوراه:

- العباسي محمد أطرحوة دكتورة , برامج التنمية الاقتصادية و أثرها على الجنوب الكبير – دراسة حالة ولاية إليزي , جامعة الجزائر , 2012
- الشارف بن داحة عبد الكريم ، دور المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر ، مذكرة ماستر ، جامعة مستغانم ، 2019 ص54
- أوكيل حميدة , أطروحة دكتورة , دور الموارد المالية في تحقيق التنمية في الجزائر – دراسة حالة الجزائر - جامعة أمحمد بوقرة بومرداس , 2016 .
- خياري ميرة ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية دراسة حالة المؤسسات والمتوسطة بولاية أم البواقي 20012/2007،مذكرة ماستر،جامعةأم البواقي 2013.

- دريس أميرة، دريس بشرى، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ميلة، العدد الرابع .
- د عمار علوني , أبحاث اقتصادية و ادارية , العدد الرابع عشر , جامعة سطيف , ديسمبر 2013 .
- دكتور كروش نور الدين الملتقى الوطني مداخلة بعنوان طرقو آليات تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية جامعة المسيلة , فيفري 2019 .

- زميت خيرة ,مذكرة ماجيستير منشورة , مساهمة حاضنات الأعمال في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –واقع التجربة الجزائرية–, جامعة البويرة , 2015 .
- زويتة محمد الصالح , مذكرة لنيل شهادة الماجستير أثر التغيرات على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر سنة 2017 .
- سماح طلحي، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة دكتوراه منشورة ، تخصص مالية،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014/2013 .
- لخلف عثمان، " دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر" ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1995، .
- ماجدة رحيم، واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، مذكرة ماستر منشورة،تخصص إدارة أعمال ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017 /2018،.
- هواري يرمقران، يواو يوسف، أثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر منشورة ، تخصص اقتصاد نقدي و مالي ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016/2015 .
- وردة عاد , شميسة قابوسة مذكرة تخرج الماستر , مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية (2001-2016) جامعة الوادي سنة 2018 .
- وزار حياة , دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية , مذكرة ماستر , جامعة مستغانم 2017.

2- المجلات:

- سليمان ناصر، عواطف ،محسن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات ، المعوقات والحلول بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة (الجزائر)، بالتعاون مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، يومي 28 و 29 أكتوبر 2014، .
- سوسن زيرق، **محاضرات في مقياس المقاولتية**، موجهة لجميع تخصصات السنة الأولى ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، 2017 / 2018
- عبد العزيز قتال، سارة عزايزية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر – واقع و التحديات –، ملتقى وطني ، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، يومي 06 و 07 ديسمبر 2017، .
- قندوز فاطمة الزهراء جملة الابداع إشكالية النمو السكاني و أثرها على التنمية الاقتصادية تاريخ النشر: 01/12/2019 .
- مقدم سعاد الملتقي الوطني العلمي حول الاستثمارات, التنمية الاقتصادية في مناطق الهضاب العليا و الجنوب, واقع وآفاق ،البيض .
- وثائق مقدمة من مديرية الصناعة لولاية البيض مصلحة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

3- المراسيم و القوانين و المشاريع:

- المادة 5 – 6 – 7 على الترتيب من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01 – 18 .

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر عامة و في ولاية البيض خاصة خلال الفترة 2003-2019 . توصلت الدراسة إلى أنه تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا مهمًا في تحقيق التنمية الاقتصادية في العديد من البلدان بما في ذلك الجزائر. تعتبر هذه المؤسسات مصدرًا رئيسيًا لخلق فرص العمل وتعزيز الابتكار وتحفيز الاستثمار. تساهم أيضًا في تعزيز التوزيع العادل للثروة وتنويع قاعدة الاقتصاد الوطني. و من جهة توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرص العمل للشباب وتساهم في تخفيض معدلات البطالة. كما تعزز هذه المؤسسات الابتكار والإبداع من خلال تطبيق أفكار جديدة واستخدام تقنيات متقدمة. تحفز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستثمار بفضل تكلفتها المنخفضة والمخاطر المحدودة.

ومن جانب آخر، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوزيع العادل للثروة بفضل توسعها الأوسع والتواجد في مناطق متنوعة. تعزز هذه المؤسسات الاقتصاد الوطني وتقلل من التباين الاقتصادي بين الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية المختلفة.ومع ذلك، تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحديات عدة، بما في ذلك نقص التمويل ونقص المهارات والتدريب والبيروقراطية الزائدة. يجب على الحكومة والجهات المعنية اتخاذ إجراءات لدعم هذه المؤسسات من خلال توفير تمويل مناسب وبرامج تدريبية وتبسيط الإجراءات الإدارية.

بشكل عام، تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصرًا أساسيًا للتنمية الاقتصادية في الجزائر وتحقيق التوازن والاستدامة. يجب دعم هذه المؤسسات وتشجيعها لتحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام في البلاد.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , التنمية الإقتصادية ' التشغيل

Abstract :

The world is currently undergoing a phase characterized by intense competition among countries in supporting and promoting the small, medium, and micro-enterprises sector and harnessing them to serve the requirements of economic development. Consequently, these enterprises have become a strategic option and the most practical alternative for both advanced and developing nations. Through this study, we have found that small and medium-sized enterprises in Algeria are undergoing continuous development. Despite facing several problems and obstacles, they play a significant role in the country's economic development by contributing to the creation of new job opportunities and achieving a growing increase in investment, as well as generating added value and gross domestic product.

Keywords: small and medium enterprises, economic development, employment.

Résumé:

Le monde traverse actuellement une phase caractérisée par une concurrence intense entre les pays pour soutenir et promouvoir les petites et moyennes entreprises et les utiliser au service des exigences du développement économique. Ainsi, ces entreprises sont devenues un choix stratégique et l'alternative la plus pratique pour les pays développés et en développement. Nous avons constaté à travers cette étude que les petites et moyennes entreprises en Algérie sont en constante évolution. Malgré les multiples problèmes et obstacles auxquels la majorité d'entre elles sont confrontées, elles jouent un rôle important dans le développement économique du pays en fournissant de nouvelles opportunités d'emploi, en augmentant les investissements et en générant une valeur ajoutée et un produit intérieur brut croissants.

Mots clés : petites et moyennes entreprises, développement économique, emploi.